تصور مقترح لإنشاء كليات المجتمع في ضوء الخبرات الأجنبية والعربية واحتياجات المجتمع بدولة الكويت

(دراسة ميدانية لمستقبل التعليم العالي بدولة الكويت)

فاطمة عباس نذر - عماد محمد العتيقي
لافـي الحربي - فـاضـل عبد السلام المسلم

البحوث والدراسات

تصور مقترح لإنشاء كليات المجتمع في ضوء الخبرات الأجنبية والعربية واحتياجات المجتمع بدولة الكويت

(دراسة ميدانية لمستقبل التعليم العالي بدولة الكويت)

فاطمة عباس نذر - عماد محمد العتيقي
لافي الحربي - فاضل عبدالسلام المسلم
جامعة الكويت – دولة الكويت

الملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على حاجات دولة الكويت لإنشاء كليات المجتمع. ولقد اختيرت عينة عشوائية ممثلة للمجتمع الكلي وهي حوالي (٣٣٣٧) مفردة موزعة على جميع المناطق التعليمية الخمسة، واشتملت على (١٥١٥) من الطلبة، وعلى (١٢٥٠) مواطن وأولياء أمور الطلبة، وعينة من وكلاء الوزارات والوكلاء المساعدين ورؤساء ومدراء في البنوك والمصانع والمؤسسات والهيئات الحكومية والأهلية، ومجموعة من رجال الأعمال بلغت حوالي (٥٧٢) مفردة. واشتملت العينة على (٣٦١) عضو هيئة تدريس من الحاصلين على الدكتوراه والماجستير من جامعة الكويت والتعليم التطبيقي والكليات العسكرية والمعاهد التخصصية، مثل معهد الدراسات المصرفية ومعهد القضاء، ومراكز التدريب. تم تطبيق ثلاث نماذج من الاستبانات: استبانة (أ) خاصة بسوق العمل، واستبانة (ب) خاصة بالأكاديميين، واستبانة (ج) خاصة بالطلبة وأولياء الأمور. وتنقسم الاستبانة إلى عدة محاور وهي: الأهداف، والإدارة، والإشراف الأكاديمي، وطبيعة البرامج والتوزيع الجغرافي، والتمويل، ومحور هيئة التدريس. والدراسة شملت في

– تم تمويل البحث من قبل إدارة الأبحاث بجامعة الكويت (EC-086)
– تم تسليم البحث في فبراير ٢٠٠٢، وأجيز للنشر في مايو ٢٠٠٢.

إطارها النظري الخبرات الأجنبية والعربية في مجال كليات المجتمع وتمت المعالجة الإحصائية وتحليل النتائج، وخرجت الدراسة بوضع تصور مقترح لكليات المجتمع التالية: كلية الأعمال الخاصة والريادة، كلية الأسرة والأمومة، كلية الدراسات التخصصية.

المقدمة:

إن فكرة «كليات المجتمع» ليست بجديدة على عالم اليوم، فهي تعود إلى منتصف القرن الماضي حيث تم تطبيقها بنجاح في الولايات المتحدة الأمريكية ودول عالمية أخرى. كما أخذت بعض الدول العربية مثل دولة الإمارات العربية المتحدة والأردن بهذه التجربة الرائدة.

الهدف من إنشاء كليات المجتمع هو توفير التعليم النوعي والتأهيلي لشريحة عريضة من المجتمع عن طريق برامج تعليمية وتأهيلية وسطية تتراوح مددها بين ستة أشهر وعامين، وذلك بهدف رفع الكفاءة العلمية والعملية لدى من لم تستوعبهم مؤسسات التعليم العالي من جهة وتيسير سبل رفع مستوى التأهيل لمن يرغب في ذلك من المواطنين. ولا يقف دور كليات المجتمع عند التعليم والتأهيل بالمفهوم التقليدي لهما، ولكنه يتعدى ذلك ليصل للتفاعل الإيجابي مع مؤسسات المجتمع وتلبية حاجاتها الآنية والمستقبلية من خلال تقديم دورات تخصصية وعلاجية وتأهيلية تخدم شريحة عريضة من أفراد المجتمع، وبأسلوب تعليمي مرن.

كما إن كليات المجتمع تعمل جنباً إلى جنب مع مؤسسات الجماعة مثل المكتبات العامة والمدارس والمراكز من أجل تطوير الفرد ورفع مستوى إنتاجية الجماعة. وتشارك كليات المجتمع كذلك في المناسبات الثقافية والاجتماعية وتقوم بإعداد دورات تتعلق بالأمومة ورعاية الطفل وتربية النشء. وغالباً ما يتبع لكليات المجتمع مراكز توجيه وإرشاد وتأهيل تهتم بمعالجة الكثير من مشاكل المجتمع مثل مشكلة المخدرات ومشكلة الطلاق ومشاكل الأمومة وغيرها.

وتسعى الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى تطوير نظمها التربوية والتعليمية باستمرار حتى تلحق بركب مسيرة الحضارة الإنسانية وذلك عبر مواكبة التوجيهات التكنولوجية والعلمية، والتواصل من خلال تقنيات الاتصالات والتي أصبح العالم معها يبدو وكأنه قرية إلكترونية، وسعياً نحو تحقيق هذه الأهداف اتجهت الدول إلى الاهتمام بالتنمية البشرية باعتبارها محور الارتكاز لأي تقدم أو نهضة، وهنا يقع التعليم العالي خاصة والتدريب في بؤرة هذه التنمية المستدامة.

وهناك دواع أكاديمية، واقتصادية، وتنموية دعت لإنشاء كليات المجتمع في دولة الكويت حيث تؤدي إلى زيادة في فرص التعليم بعد المرحلة الثانوية، والعمل على إعداد كوادر مؤهلة ومدربة لاحتياجات المجتمع لتحقيق التربية المستدامة، ومواكبة التغير المستمر لحل مشكلات المجتمع.

مشكلة الدراسة:

إن استطلاع آراء عينة ممثلة من المجتمع الكويتي لهو الطريق العلمي الأفضل لمعرفة مدى إمكانية إنشاء كليات المجتمع. من حيث إنها ستعمل على توفير فرصة للكبار لمواصلة تعليمهم وتدريبهم، وسوف توفر برامج الخدمة الاجتماعية المختلفة، كما أنها توفر فرص التأهيل للتطوير الذاتي والمهني والمجتمعي للمنتسبين إليها، وتعمل على التواصل الأكاديمي مع الكليات والمعاهد الجامعية الأخرى. والتعامل مع مشكلات التفكك الأسري والمشكلات العرقية وانتشار المخدرات والبطالة وغيرها.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى وضع تصور نظام لكليات المجتمع بدولة الكويت.

- التعرف على حاجات المجتمع الكويتي لإنشاء كليات المجتمع.
- التعرف على احتياجات سوق العمل لكليات المجتمع.
- التعرف على احتياج الدارسين لكليات المجتمع في التخصصات المقترحة.

- تحديد أسس إنشاء كليات المجتمع، من حيث الأهداف، والبرامج، والكثافة الطلابية، والتمويل، والتوزيع الجغرافي، والمتطلبات البشرية والمكانية.

أسئلة الدراسة:

تحاول ا لدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

«ما آراء الطلبة، وأولياء الأمور، ورجال الأعمال، وأعضاء هيئة التدريس حول إنشاء كليات المجتمع في دولة الكويت؟».

ويتفرع من السؤال السابق الأسئلة التالية:

١ – ما الأهداف التربوية التي ترمي لها كليات المجتمع؟

٢ – من يقوم بالإشراف الإداري والعلمي على كليات المجتمع؟

٣ – ما مصادر التمويل اللازم لكليات المجتمع؟

٤ – ممن يتكون أعضاء الهيئة التدريسية لكليات المجتمع؟

٥ – ما طبيعة البرامج التي تشملها كليات المجتمع؟

٦ – ما التوزيع الجغرافي لكليات المجتمع في محافظات الكويت.

منهجية الدراسة:

استخدم فريق البحث المنهج الوصفي الإحصائي التحليلي للتعرف على آراء أفراد العينة ميدانياً، من خلال تطبيق استبانات أعدت لكل فئة، (الطلبة، وأولياء الأمور، أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والتعليم التطبيقي، ورجال الأعمال في القطاع الخاص).

مصطلحات الدراسة:

كليات المجتمع: هي صيغة للتعليم العالي مدتها لا تزيد عن عامين بعد الثانوية العامة على الأغلب. وتقدم برامج ذات خصائص أكاديمية ومهنية وتدريبية (فريدة) قادرة على سد احتياجات البيئة والمجتمع الآنية منها والمستقبلية. والكليات المقترحة منها:

الإطار النظري للدراسة:

طبيعة كليات المجتمع وفلسفتها:

يمكن اعتبار صيغة كليات المجتمع صيغة أمريكية خالصة. فقد ظهرت منذ أكثر من مائة عام وبالتحديد في منطقة غرب ووسط الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى وجه الخصوص في ولاية شيكاغو حيث ارتبطت بطبيعة الاحتياجات البيئية والتعليمية لهذه المنطقة. وقد ظهرت في البداية وسيلة للربط بين التعليم الثانوي والتعليم العالي الجامعي، حيث كانت هذه البرامج ذات العامين مرحلة متميزة للدخول إلى الجامعات في بعض الحالات (Jone, 1997).

وقد تغيرت طبيعة الكليات خلال فترة تطورها الطويلة بشكل واضح، حيث زاد ارتباطها بالبيئة، على أنها كانت باستمرار الوسيلة للتأهل الأكاديمي أكثر منها وسيلة للتأهل الذاتي أو المهاري. وقد ساعد ذلك على ظهور مسميات جديدة لها حيث أطلقت عليها أسماء كثيرة منها: الكليات التكنولوجية، والكليات التطبيقية، والكليات المتوسطة... إلخ وقد استهدفت كلها التدريب المهني والميداني إلى جانب التأهيل المعروف.

على أنه مع تزايد حدة التطورات والتغيرات البيئية والمجتمعية في المجتمع الأمريكي، وخاصة مع أواخر الستينات وبداية السبعينات، زاد انغماس هذه الكليات في المشكلات والقضايا المحلية والمجتمعية فاستجابت هذه الكليات لكل هذا التحويل من مجرد كونها (وسيط أكاديمي) إلى مؤسسة مجتمعية للتأهيل الذاتي والمهاري، خاصة بعد تزايد أعداد المنتسبين إليها من فئات المجتمع المختلفة خاصة كبار السن وربات البيوت والموظفين العاملين في مجالات العمل. خاصة مع تفاقم مشكلات ومسائل جديدة كالتفكك الأسري والمشكلات العرقية وانتشار المخدرات، والتشرد، والبطالة، ومشكلات الشباب والمراهقين وغيرها من المشكلات التي تصاحب المدن الصناعية الكبيرة والمتقدمة والمتطورة في المجتمع الأمريكي (Jone, 1997; James 1996).

كل هذا زاد من أهمية دور كليات المجتمع في خدمة وعلاج المشكلات

التي تواجه المجتمع وأفراده. فزاد هذا كله من انغماس هذه الكليات في المشكلات والقضايا المحلية. فلم يعد دور هذه الكليات مقتصراً على تقديم المهارات الميدانية والتطبيقية والفنية والأكاديمية فحسب، بل أصبحت تقدم خدمات من نوع آخر مثل: الخدمات العلاجية، وخدمات التدخل الأسرية لبعض المشكلات وخدمات التوعية والرعاية التربوية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. مما زاد إقبال فئات المجتمع المختلفة عليها، وأسهم في تطويرها، بل وتغير مستقبلها، حيث زادت مسئوليتها ومهامها كما حدثت تحولات مقابلة في فلسفة وتخطيط هذه الكليات سواء كانت متصلة بالبرامج أو المقررات الدراسية أو الهياكل التنظيمية لها، أو أدوار هيئات التدريس، وبرامج إعدادهم وتدريبهم. إلخ (Jon, 1997).

وفي ضوء هذا كله أصبحت هذه الكليات معنية بما يلي:

- توفير فرص التأهيل المعرفي والمهاراتي في التخصصات غير الأكاديمية بقصد التطوير الذاتي والمهني.
- توفير برامج الخدمة المجتمعية المختلفة.
- تأهيل الراغبين في التعليم الجامعي من خلال برامج تتواصل لاحقاً مع البرامج الأكاديمية في الكليات والمعاهد الجامعية الأخرى.
- توفير فرصة ثانية للكبار لمواصلة تعليمهم وتدريبهم.

خبرات عربية وأجنبية لكليات المجتمع:

سوف نعرض خبرات بعض الدول العربية والأجنبية التي سبق لها إنشاء كليات المجتمع مما قد يفيدنا في التعرف على أهداف وفلسفة البرامج التربوية المقدمة في مثل هذه الكليات. وسوف نعرض الخبرة العربية متمثلة في المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية كخبرة أجنبية.

أولاً: الخبرات العربية:

وهي تجربة قريبة العهد نسبياً، وتكاد تقتصر على عدد محدود من الدول العربية وهي المملكة العربية السعودية والأردن والإمارات العربية المتحدة. وفيما يلي عرض لكل من الخبرتين.

كليات المجتمع بالأردن:

كلف أحد الباحثين(*) بزيارة ميدانية إلى المملكة الأردنية الهاشمية لجمع البيانات من مصادرها الأولية لتوثيق تجربة كليات المجتمع في الأردن.

تعد تجربة الأردن من أقدم التجارب العربية في مجال كليات المجتمع، فعلى الرغم من حداثة إنشاء كليات المجتمع بها والتي ظهرت عام ١٩٨٠. إلا أن بوادر هذه التجربة ظهرت في عام ١٩٥١، حيث أنشأت دور المعلمين (كلية الحسين في عمان) لإعداد المعلمين والمعلمات والتي مهدت لافتتاح عدد كبير من هذه الدور حتى بلغت عام ١٩٦١ (١٣) دارا للمعلمين والمعلمات.

وتم تحويل هذه الدور إلى معاهد للمعلمين عام ١٩٦٤ بهدف تغطية حاجة المملكة من المعلمين والمعلمات، للتدريس في مراحل التعليم الإلزامي. وبلغت أعدادها حوالي (٣٥) معهداً في عام ١٩٨٠. وفي نفس العام بدأت مرحلة جديدة في التعليم العالي، وذلك بعد إصدار القرار الوزاري بتحويل معاهد المعلمين والمعلمات إلى كليات المجتمع، وهذا القرار جاء بناء على كثير من الظروف والتحديات التي واجهت المملكة آنذاك ومن أهم هذه التحديات ما يلي:

- عدم حاجة الأردن إلى الأعداد المتزايدة من خريجي معاهد المعلمين والمعلمات.

(*) قامت د. فاطمة نذر بتكليف من رئيس الفريق البحثي بزيارة ميدانية إلى الأردن من ١٤ إلى ١٨ نوفمبر ١٩٩٨.

- الإقبال الشديد من خريجي الثانوية العامة على التعليم العالي.
- مواجهة سد احتياجات المملكة من الفنيين أو شبه المتخصصين في مجالات الحرف الصناعية والتجارية والزراعية.
- تنظيم وضبط معاهد المعلمين والمعلمات والتي وصل عددها إلى (٣٥) معهداً.
- تحقيق التوازن في أعداد الكوادر المهنية، فالغالبية (٤٨٪) كانوا من المتخصصين، بينما (٣١٪) من الفنيين و(٢١٪) من العمال.
- تسارع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية.

أدت هذه التحديات إلى ضرورة اللجوء إلى نوعيات مؤهلة ومدربة من القوى العاملة القادرة على المنافسة ودخول سوق العمل محلياً وعربياً ودولياً.

وفي عام ١٩٨٥ صدر قانون رقم (٢٨) لإشراف الحكومة على كليات المجتمع، وقد حدد هذا القانون فلسفة وأهداف كليات المجتمع على النحو التالي:

فلسفة كليات المجتمع في الأردن:

- تحقيق الديمقراطية في التعليم من خلال إتاحة الفرصة أمام الأعداد الكبيرة من حملة الثانوية العامة للالتحاق بكليات المجتمع والتي تستجيب برامجها لحاجات المجتمع.
- الاستثمار الأمثل للموارد البشرية في المجتمع.
- توفير طاقات البشرية اللازمة من المستوى المتوسط.
- تقديم تعليم متنوع ومتناسب لمختلف قدرات وميول الطلبة.
- إتاحة الفرصة للأفراد لاكتساب المهارات اللازمة للحصول على عمل.
- إتاحة الفرصة التعليمية للمواطنين للتعلم بعد الثانوية العامة بكلفة أقل وبأوقات تلائمهم.

- تقديم برامج التعليم المستمر ورفع مستوى مهارات الأشخاص العاملين.
- مواجهة التغيرات ا لتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق مرونة التعليم والتكيف مع المستجدات.

ثانياً: أهداف كليات المجتمع:

- إعداد قوى بشرية مدربة في المستوى التقني في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات وتلبية لحاجات المجتمع والتنمية.
- رفع المستوى العلمي للأفراد في مجال أو أكثر من مجالات المعرفة النظرية والتطبيقية إلى المستوى الثانوي والجامعي.
- الإسهام في المجتمعات المحلية على نحو يؤدي إلى تنميتها.

برامج كليات المجتمع في الأردن:

تخضع جميع برامج كليات المجتمع لإشراف واعتماد وزارة التعليم العالي، ويمكن تقسيمها بشكل عام إلى قسمين على النحو التالي:

(١) البرامج المعتمدة في كليات المجتمع نظام السنتين: وتضم:

- البرنامج الأكاديمي (تخصص شريعة، اللغة الإنجليزية، الرياضيات... إلخ).
- البرنامج التربوي (تخصص التربية الخاصة، التربية المهنية، الإعاقة السمعية).
- البرنامج الهندسي (تخصص هندسة كهربائية، هندسة اتصالات).
- البرنامج الزراعي (الإنتاج النباتي، الحيواني، تصنيع الأغذية).
- برنامج المهن الطبية المساعدة (المراقبة الصحية، العلاج الطبيعي، يوجد فيها مكان تخصص).
- برنامج الأعمال الإدارية والمالية (المحاسبة، إدارة أعمال).

- برنامج الحاسوب (البرمجة).
- برنامج الفندقة (إدارة المطاعم، الاستقبال).
- برنامج الفنون التطبيقية (فنون المسرح، التلفزيون).
- برنامج الحركة الجوية (المراقبة الجوية، الأرصاد الجوية).
- برنامج العمل الاجتماعي (الخدمة الاجتماعية، الوعظ والإرشاد).

(٢) البرامج المعتمدة في كليات المجتمع نظام السنة الواحدة:

- صيانة أجهزة الراديو والتلفاز.
- التخليص الجمركي وخدمات الشحن.
- العناية بالبشرة وتصفيف الشعر.
- علوم الذهب ودارة المجوهرات.
- تصميم الأزياء.
- الإمامة والوعظ.
- إدارة الفنادق.

المشكلات التي تواجه كليات المجتمع الأردنية:

ويمكن تلخيص أهم هذه المشكلات فيما يلي:

- النظرة السلبية للمهارات اليدوية.
- ارتفاع تكلفة التعليم التقني.
- تعدد الوزارات والدوائر المشرفة على الكليات.
- قلة الحوافز المادية للطلاب لتشجيعه على الدراسة في الكليات المجتمعية.
- سوء توزيع الكليات جغرافياً.
- عدم وجود جهاز فني في وزارة التعليم العالي تستند له مسئولية الاعتماد العام والخاص.

- زيادة عدد الكليات مما زاد عبء الإشراف عليها من قبل وزارة التعليم العالي.
- حصر الوظائف الحكومية على خريجي الجامعات نظام الأربع سنوات.

كليات المجتمع بالإمارات العربية المتحدة:

كلف أحد الباحثين(*) بزيارة ميدانية إلى الإمارات العربية المتحدة لجمع البيانات من مصادرها الأولية لتوثيق تجربة كليات المجتمع في دولة الإمارات.

أنشأت هذه الكلية عام ١٩٨٥ وقدمت بادئ الأمر برامج للتأهيل المتوسط (التي تعتمد على البرامج الأكاديمية والإدارية والمهنية على مستوى الدبلوم الجامعي المتوسط).

على أنها سرعان ما اكتشفت أن برامجها لم تلب حاجة الدارس للالتحاق بسوق العمل لأن دبلوم العلوم المتوسط لا يتيح للخريج الحصول على وظيفة ذات مردود مادي مناسب، لذا فقد سارعت الكلية إلى تطوير جميع برامجها في العام الدراسي ١٩٩٦/٩٥ ليتم التأهيل للحصول على دبلوم جامعي عالي يلحق به خريج الدراسة الثانوية. والكلية عليها إقبال شديد منذ تطويرها. وتسعى كلية العين الجامعية لتحقيق الأهداف التالية:

- استكمال تنمية شخصية الفرد بأبعادها المختلفة (الجسمية والعقلية والانفعالية والاجتماعية).
- زيادة فرص التعليم أمام الطلبة الذين ينهون دراستهم الثانوية أو الذين انخرطوا في الحياة العملية دون أن تتاح لهم فرص التعليم الجامعي، وتحقيقاً لمبدأ التعليم المستمر لجميع أفراد المجتمع على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم.

(*) قام د. لافي الحربي بتكليف من رئيس الفريق البحثي بزيارة ميدانية إلى الإمارات في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أكتوبر ١٩٩٨.

- إعداد الكوادر المدربة والمؤهلة تأهيلاً جامعياً متوسطاً تلبية لحاجات المجتمع وقطاعات سوق العمل المختلفة.
- تقدم برامج تعليمية متنوعة لتناسب قدرات الطلبة وميولهم تمشياً مع حاجات المجتمع ومتطلبات تقدمه.
- مواكبة حركة التغيير المستمر في المجتمع المحلي والمساهمة في حل قضاياه ومشكلاته.

وتضم البرامج والتخصصات المقدمة في كلية العين الجامعية كما يلي:

- برنامج المهن التعليمية ويشمل التخصصات التالية:
  ١ – الرياضيات والحاسوب (معلم مجال).
  ٢ – التربية الإسلامية (معلم مجال).
  ٣ – التربية الابتدائية (معلم صف).
  ٤ – اللغة الإنجليزية (معلم مجال).
- برنامج الأعمال الإدارية والمالية: ويضم تخصصين هما:
  ١ – إدارة أعمال.
  ٢ – المحاسبة.
- برنامج قسم الحاسوب: ويضم تخصصاً هو:
  ١ – علم الحاسوب.

تعليق على التجربة العربية:

يتضح مما سبق أن التجربة العربية قد أحرزت قدراً من النجاح في تلبية بعض المطالب والاحتياجات التنموية في بلادها، حيث استطاعت:

- أن تقدم فرصة ثانية للتعليم أمام الكبار والمتسربين والراسبين في التعليم.
- أن توفر للمجتمع كوادر وطاقات بشرية فنية مؤهلة بالقدر الذي يسهم في حل بعض ممشكلات التنمية. وتحمل أعباءها في المجالات التنفيذية والإشرافية التنفيذية.

- أن تنوع بدائل التعليم العالي.
- أن تنشأ جسراً يربط بين مخرجات التعليم الثانوي ومدخلات التعليم العالي والجامعي مما يساعد في إيجاد حل لمشكلة التكالب على التعليم الجامعي على أنه من ناحية أخرى ظلت هناك مشكلات وعقبات أمام هذه الكليات المتوسطة تحول دون قيامها بالأدوار والوظائف المناطة بها أكاديمياً ومجتمعياً وتنموياً.

بالرغم من كل ما تقدمه كليات المجتمع، إلا أنها مازالت تواجه بعض الصعوبات، ولعل من أهمها، كما ذكرها البدر في دراسته. (البدر، سيف، ١٩٨٧).

- أصبحت هذه الكليات تعليماً مبتوراً، إذ لا يتمكن خريجوها من مواصلة دراستهم الجامعية في التخصص نفسه، ووفق شروط ومعايير معنية، فأصبح لا يقبل على هذه الكليات إلا من رفضتهم الجامعات، أو كانت لديهم ظروف تضطرهم للالتحاق بها.
- الإشراف التعليمي على هذه الكليات يجعلها تقترب إلى تنظيم أقرب إلى التعليم العام منه إلى التعليم العالي.
- عدم اشتراط مستويات عليا في الذين يقومون بالتدريس فيها، كما تفعل الجامعات، ولاشك أن هذا ينعكس على مستوى تأهيل الخريجين وإعدادهم وعلى نظرة الطالب إلى هذه الكليات.

وعموماً، فإنه من اليسير تدارك بعض هذه الصعوبات واتخاذ الأساليب الكفيلة بتجنبها.

ثالثاً: خبرة الولايات المتحدة الأمريكية:

أوضحنا فيما سبق أن التجربة الأمريكية هي الأساس في تاريخ كليات المجتمع. وقد زادت متغيرات ومستجدات كثيرة من أهمية هذه الكليات في السنوات الأخيرة وبخاصة عولمة الاقتصاد وتداعياته فيما يخص المنافسة

الاقتصادية، والضغوط التنظيمية المبذولة لزيادة الإنتاجية الفردية والمجتمعية (Jon, 1997).

ومما يثير الاهتمام بهذه التجربة أن كليات المجتمع أصبحت تمثل ركناً أساسياً في المجتمع الأكاديمي الأمريكي، حيث تجاوز عددها أكثر من ١٤٠٠ كلية مجتمع، كما أن (٣٩٪) من طلاب التعليم العالي الأمريكي قد سجلوا في كليات المجتمع في عام ١٩٩٤. في حين كان عدد الطلاب المسجلين بهذه الكليات عام ١٩٧٢ حوالي ٢ مليون طالب وطالبة (٢,١٩٥,٤١٢ بالتحديد) وصل عددهم إلى (٥,٤٨٥,٥١٢) طالب وطالبة في العام ١٩٩٢ وهي نسبة مرتفعة جداً، والأمر ذاته في كندا، حيث ارتفع عدد الطلاب المسجلين بهذه الكليات من ٤٩,٠٠٠ طالب وطالبة في الستينات إلى أكثر من نصف مليون طالب وطالبة في التسعينات (Government Report. 1996) ولعل من أبرز الاتجاهات الحديثة الخاصة بكليات المجتمع الأمريكية ما يلي:

- قيام تجمعات تعاونية (كونسوريتم) بين كليات المجتمع:

وقد تكون هذه التجمعات ثنائية أو جماعية فهي تصل أحياناً إلى تجمع يربط بين أكثر من اثنتي عشرة كلية، وذلك بهدف تيسير سبل تمويل الكليات وتذليل العقبات أمام الطلاب. ويشترط مثل هذه التجمعات شروطاً من أهمها: (Peter. 1997)

- الموافقة عند التحويل على جميع الساعات المعتمدة للطالب حتى لا يضيع عليه الجهد والوقت والمال.
- تحديد بعض المقررات العلاجية المقترحة والمتفق عليها بين الكليات من خلال الاتفاقيات وشروط التحويل.
- يتم التحويل إلى الجامعات نظام الأربع سنوات بعد قبول الساعات المعتمدة حسب محتوى المقررات وتشابهها. وقد دأبت بعض الولايات على تقنين هذا التحويل بحيث تعد مقررات الدراسة بكليات المجتمع لتكون متوافقة مع متطلبات الجامعية في الجامعات الرسمية.

وتعتبر التسهيلات التي تقدمها تجمعات الكليات دليلاً على مرونتها وتقبلها لظروف القرن القادم، والتي تعتمد على المعلوماتية والسرعة والتطور التقني والتكنولوجي مما يؤدي بالطلاب إلى الانتقال بين هذه الكليات للحصول على ما يتفق واحتياجاتهم العصرية.

التنمية الدائمة لهيئات تدريس كليات المجتمع:

بحيث يرتقي مستواهم إلى ما يتمشى مع التطور العلمي والتكنولوجي، واحتياجات التربية واستراتيجيات للقرن القادم في ضوء التقدم المذهل للمعلوماتية وطرق استخدامها. مع الدعوة لتدريب الأساتذة على الطرائق الحديثة في التدريس، ومن أهم الطرق اللازمة لتنمية هؤلاء الأساتذة تتمثل في:

- المهارات الاجتماعية.
- أساليب الحوار.
- التطبيقات العلمية وحل المشاكل.
- الطرق الاستنباطية والاستنتاجية والتحليلية.

وكذلك الاهتمام بالتنويع الثقافي لخلفيات أعضاء هيئة التدريس وذلك للاستفادة من أقصى طاقاتهم وتأثير ذلك في نوعية التدريس والاستفادة من الخبرات الأكاديمية والمهنية والعلمية.

وعلى كل الأحوال فإن الاهتمام المستمر بأعضاء هيئات التدريس مسألة أساسية في الفكر المتصل بكليات المجتمع باعتبارهم الأساس في تطوير الكليات نفسها والارتقاء بسمعتها ومستواها وجذب المزيد من الطلاب والأموال (Government. Report. 1997; William. 1997; Joseph. 1996)

تطوير سياسات كليات المجتمع وإدخال برامج مستحدثة:

فمع التغير الذي طرأ على كليات المجتمع خلال العقدين الماضيين

أضيفت مسؤوليات ومهام جديدة إلى كليات المجتمع مما حتم ضرورة تغيير البرامج التقليدية وإدماج برامج حديثة تشمل برامج تطبيقية ومهنية:

- برامج تدريبية للقوى العاملة.
- البرامج الأكاديمية والتعليمية العامة.
- البرامج الخاصة لتقديم مقررات اللغة الإنجليزية للأقليات الثقافية.
- البرامج التمهيدية للجامعة.
- البرامج التربوية والأسرية.
- البرامج العلاجية لمرضى المخدرات.
- برامج التدخل العلاجي السريع.
- البرامج التأهيلية.
- البرامج الجزئية للطلاب العاملين.

كما وضعت سياسات جديدة شملت تعديلات جذرية في ثلاث مجالات رئيسية.

أولاً: التعليم من أجل خدمة المجتمع (Community-based Education)

أي أن تنقل هذه الكليات لتشمل جميع المناطق النائية والبعيدة والمحتاجة والفقيرة، بل وطبيعة هذه المجتمعات (سواء كانت زراعية أو اقتصادية أو صناعية.. إلخ).

ثانياً: الخدمات المعنية أو التعاونية للجميع (New collaboration)

وذلك يعني تقديم المعونة والمشورة لكل جهات المجتمع مثل: (المكتبات العامة المؤسسات التربوية الخاصة – الكنائس – الشركات – البنوك وغيرها).

ثالثاً: الخدمات الجديدة للمجتمع (New Community Services)

وذلك يتعلق بتقديم الخدمة الآنية لكل ما يواجه المجتمع من مشكلات مثل:

- البرامج التنويرية والتي تختص بقضايا المخدرات، أمراض الإيدز وغيرها.
- برامج التوعية بالنسبة لدور الأم والأب في الأسرة.
- توعية تربوية – اجتماعية – اقتصادية.
- خدمات الوعي الصحي.
- التدخل العلاجي المبكر وغيرها (Jon. 1997; Peter. 1997)

الحاجة إلى إنشاء كليات المجتمع في الكويت:

إن دولة الكويت تسعى إلى مواكبة هذه النهضة العالمية التكنولوجية الحديثة وفي سعيها للتخطيط لتنمية مواردها البشرية كان لابد لها أن تركز استثماراتها الحقيقية في مجال التعليم، وخاصة التعليم التأهيلي، الذي يلبي حاجات وخطط التنمية ويحقق طموحات وتطلعات المستقبل. ومع التزايد المطرد لمخرجات التعليم العام وما يسببه من ضغوط تفوق القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي بشرياً ومادياً وسعة مكانية (جامعة الكويت، ١٩٩٥) – من جانب – وحتمية رفع كفاءة الإنتاج لدى الفرد الكويتي الذي أضحى يسبب عبأ ثقيلاً على الموازنة العامة للدولة (الباب الأول – الأجور والرواتب) – من جانب آخر فإنه لابد لخطط التعليم المستقبلية أن تشمل على إيجاد بدائل عملية وعصرية توائم بين التعليم بمفهومه التقليدي وبين التدريب التنموي.

ومع تزايد احتياجات المجتمع الكويتي في المجالات الحياتية المختلفة الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية، وتزايد أعداد خريجي الثانوية العامة، بالإضافة إلى تزايد أعباء ومهام مؤسسات التعليم العالي المتمثلة في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب برزت فكرة مشروع «كليات المجتمع» (Community Colleges) وهذه الفكرة ليست جديدة فهي تعود إلى منتصف القرن الماضي (Joseph, 1996)، وقد طبقت بنجاح كبير في الولايات

المتحدة الأمريكية، كما طبقت أيضاً في بعض الدول العربية المجاورة مثل الأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وتتميز «كليات المجتمع» بأنها ذات صفة أكاديمية ومهنية وفنية وأيضاً تدريبية. وهي تختلف عن باقي مؤسسات التعليم العالي في كونها عملاً على سد احتياجات المجتمع الآنية والمستقبلية، وكما تتميز بمرونة فائقة في التعامل مع معطيات المجتمع ومجريات الحياة ومواجهة المشكلات والمعوقات الواقعية، من خلال برامج التدخل (Intervention Programs) التي تتضمن برامج تربوية ونفسية وأيضاً ترفيهية وعلاجية. وهذه الكليات تمثل التحليل النهائي وسيلة لتنويع بدائل التعليم العالي (Levin, 1997; Government Report, 1997; Joseph, 1996).

دواعي إنشاء كليات المجتمع:

١ – تزايد احتياجات التنمية في المجتمع الكويتي:

فمع التطور المستمر في حركة النهضة والتقدم المجتمعي في دولة الكويت وتبني الصناعة كمدخل للتنمية والتحديث ازدادت احتياجات التنمية المجتمعية على نحو لم يسبق له مثيل في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية و... إلخ. وقد ترتب على هذا التطور نشوء مهن ومجالات جديدة للعمل يتحتم على المواطنين التقدم لشغلها، ولاسيما تلك المهن التي تمثل العمود الفقري للاقتصاد الكويتي. وفي ضوء التحولات والمستجدات الأخيرة التي اتجهت بخطط التنمية من عصر «الوفرة» إلى عصر «الندرة» أصبحت الدولة حريصة على إحلال المواطنين الأكفاء محل العمالة الأجنبية، ورعاية المؤسسات التعليمية والأكاديمية الكفيلة بتعبئة كل هذه الطاقات البشرية المطلوبة لتحقيق هذا الهدف الذي هو تلبية حاجة المجتمع الكويتي من القوى العاملة الفنية المدربة تدريباً علمياً وفنياً في المهن والتخصصات المطلوبة. ولما كانت مؤسسات التعليم تفتقر تماماً إلى تلك الهيئات المعنية بتجهيز وإعداد هذه الكوادر الفنية المهنية المتوسطة. لذا، تتجلى

أهمية إنشاء كليات المجتمع باعتبارها حلقة وسيطة بين التعليم الثانوي والجامعي تتولى مسؤولية توفير وإعداد هذه الحلقة الضرورية لخطط التنمية، والتي تحقق إلى جانب تكويت الوظائف الفنية مبدأ هاماً وجوهرياً وهو الاعتماد التام على أبناء الوطن في تيسير مجمل الحركة التنموية في المجتمع.

٢ – التزايد المستمر في إعداد مخرجات التعليم الثانوي وزيادة «الطلب» على الالتحاق بالجامعة:

فالدراسة التحليلية لإعداد خريجي المرحلة الثانوية خلال التسعينات تكشف عن زيادة قدرها حوالي ٦٪ سنوياً من إعداد هؤلاء الخريجين، مما يشكل ضغطاً ضخماً على الطاقات الاستيعابية للالتحاق في الجامعة إذ تستوعب أكثر من ثلث هذه الزيادة تقريباً مما يعني حرمان ثلثي الطلبة (حوالي ٨٠٠٠) من مخرجات المرحلة الثانوية (جامعة الكويت: ١٩٩٩).

وتتفاقم هذه المشكلة مع قدوم السنوات المقبلة، مع الارتفاع المتزايد في أعداد الطلاب والطالبات الذين سيتخرجون من التعليم الثانوي والذي يفوق قدرة مؤسسات التعليم العالي الجامعي (جامعة الكويت ١٩٩٩). ولعل اختلاف التوازن هذا بين مخرجات التعليم الثانوي ومن مدخلات التعليم الجامعي يشكل إشكالية متجددة كل عام ويمكنها أن تتحول فيما بعد إلى مصدر للقلق والتوتر الاجتماعي باعتبار أن هذا الوضع إخلال بديمقراطية التعليم.

ومن هنا تأتي أهمية إنشاء كليات المجتمع التي تستطيع أن تمتص جزءاً كبيراً من أعداد مخرجات التعليم الثانوي، وبالتالي تقلل من الضغط الشديد على التعليم الجامعي والطلب عليه ويوضح الجدول رقم (١) أعداد الطلبة المقبولين بجامعة الكويت بكلياتها المختلفة.

جدول رقم (١)
الطلبة المقبولين بجامعة الكويت (جميع الكليات) للأعوام من ٩٢-٩٦

الإجمالي	الشريعة	التربية	الطب المساعد	الهندسة	الطب	العلوم	الآداب	الحقوق	التجارة	الكلية / الهندسة
٥٥١٥	٣١١	٩٤٢	١١٥	٨٣٧	٧٨	٨٩٦	٨٣٥	٣٢٧	١١٧٤	٩٢
٤٠٤٨	٢٢٠	٦٣٣	٨٣	٦٤٢	٧٩	٨١٢	٦٢٢	١٩٩	٧٥٨	٩٣
٤٣٩٤	٢٦١	٧٩٢	١٤٩	٣٥٣	٨١	٨٤٣	٦٤٦	٢٤١	٨٤٠	٩٤
٤٤٨٣	٣٩٦	٩٨١	١١٨	٥٤٤	٨٨	٨٦٥	٧١٤	٢٨٤	٤٩٣	٩٥
٤٤٠٠	٣٤٧	٧٢٩	١٦٩	٥٨٩	٩٩	٨٨٥	٧٦٥	٢٨٠	٥٣٧	٩٦

المرجع: مركز المعلومات، نظام المعلومات، جامعة الكويت، أبريل ١٩٩٩.

٣ – ارتفاع نسب الهدر التربوي:

يقصد بالهدر عدم إتمام العملية التعليمية على الوجه الأكمل متمثلة في عدم تخرج الطلاب في نهاية السنوات المحددة، وقد يعني أيضاً قضاء فترة أطول من الفترة المحددة، وقد يعني ترك الجامعة نهائياً. ولعل المظهر الأخير هو الذي يعنينا هنا.

وتأتي خطورة الهدر ليس فقط كونه مؤشراً من أهم مؤشرات ضعف الكفاءة الداخلية لجامعة الكويت، وإنما يمثل – في التحليل النهائي – هدراً بشرياً واقتصادياً ونفسياً ينال من كل أطراف العملية التعليمية ليصل إلى المجتمع ذاته الذي كان يود الانتفاع به تنموياً ويحقق له ثقة في ذاته. وهنا تتجلى إشكالية الهدر فهو أحد أهم مؤشرات ضعف الكفاية الداخلية للمؤسسات الجامعية لكونه يؤثر في كفاية تحويل مدخلات التعليم الجامعي إلى مخرجات وفق مواصفات معينة ومعايير محددة، وهذا هو الجانب الكيفي الأهم، وفي نفس الوقت لكونه يتصل بأعداد ونسب تدفق المخرجات وما ينتج عنه من فقد يؤثر في مجمل عناصر العمليات التعليمية من ضياع وهدر مالي وبشري ومهني، ولا يتوقف الأمر عند ذلك فالهدر أيضاً يمثل إحباطاً نفسياً وضياعاً اجتماعياً للطلبة.

وفي دراسة قام بها مكتب نائبة مديرة الجامعة للتخطيط لظاهرة التسرب (جامعة الكويت ١٩٩٥)، وهي إحدى صورة الهدر الهامة، وذلك وفقاً للإحصائيات الطلابية من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٣ تبين أن الجامعة تفقد حوالي ٢٨٪ من طلابها، إما بالانسحاب نسبة (١٣٪) أو الفصل نسبة (١٥٪).

وأن معدلات التخرج تبلغ ٥٣٪ من طلبة دفعات ٨٦–٨٧–٨٨ وهذا يمثل نسبة عالية من الهدر، حيث ترتفع بين الطلبة في دفعات مختلفة (جامعة الكويت ١٩٩٥). فقد أوضحت دراسة تتبعيه لعدة أفواج في كلية الهندسة أن الفوج الملتحق عام ١٩٨٨ قد بلغت نسبة التسرب فيه وحده ٥٣٪، كما وصلت نسبة التسرب في دفعة ١٩٨٩ إلى ٤٨٪، ونسبة

المتسربين في دفعة ١٩٩٠ بلغت ٤٥٪ وهذا أمر بالغ الخطورة ما لم يتم تداركه، وثم يجب البحث عن صيغة للتعليم العالي تستطيع أن تستوعب هؤلاء المتسربين والمهدرين (البلوشي ١٩٩٣).

إن حجم التسرب وحده هو رقم مبدئي تقديري ومجرد مؤشر واحد للهدر يصل إلى حدود ترتفع بأعداد الطلاب الموجودين خارج مؤسسات التعليم العام والجامعي معاً، الأمر الذي يمثل ضغطاً على سوق العمل، وتتضح خطورة ذلك عندما نكتشف أن هؤلاء الطلاب سواء خريجو الثانوية أو المتسربون من التعليم العالي والجامعي غير مؤهلين فنياً بالقدر الذي يتكافأ مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل والتنمية، مما يجعلهم غير قادرين على منافسة العمالة الأجنبية وقد يقود في المدى القريب إلى حدوث بطالة ممزوجة بإحباط نفسي واجتماعي خطير. وهنا تتجلى أهمية وجود مؤسسة أكاديمية قادرة على استيعاب وتأهيل هذا الهدر من الأعداد المتسربة، وإعدادهم علمياً وفنياً ليسهم في تحويلهم من مشكلة مزمنة للمجتمع إلى أداة فاعلة ونافعة له.

٤ – ارتفاع نسبة تكلفة الطالب الجامعي:

وهذا الارتفاع يشكل عبأ إضافياً على ميزانية الدولة، ولاسيما في ضوء القيود المالية والاقتصادية التي أتت بها الظروف المستجدة العالمية والتي تحتم الترشيد في النفقات العامة. ومع التصاعد اللوغاريتمي في أسعار الموارد والأجهزة والتكنولوجيات وارتفاع تكلفة البناء والتجهيزات وتصاعد مرتبات أعضاء هيئة التدريس والعاملين في الحرم الجامعي، وتعدد مصادر الصرف على الأنشطة والعمليات التعليمية، كل ذلك أدى إلى زيادة تكلفة الطالب الجامعي إلى حدود قصوى، لاسيما في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في الكويت حيث تصل إلى ما لا يقل عن ١٥٠٠ دينار كويتي سنوياً الأمر الذي يظهر حجم الأموال المهدرة إذا علمنا أن متوسط الهدر (التسرب

والرسوب) لا يقل عن (٤٠٪) من مجموع مدخلات الأفواج الطلابية وهذا وحده يوضح الحجم الضخم للأموال المهدرة وعدم الانتفاع اقتصادياً.

ولعل الحل يكمن إذن في البحث عن صيغة جامعية جديدة قادرة على التخفيف من هذا الهدر الكبير ولعل كليات المجتمع واحدة من أهم الصيغ قدرة على ذلك.

وهنا تأتي فكرة كليات المجتمع لتشكل وسيلة لاستيعاب الطلب الاجتماعي على التعليم العالي والتخفيف من الإنفاق على التعليم الجامعي. إذ إن تكلفة إنشاء مثل هذه الكليات أقل بكثير من نظيراتها الجامعية.

٥ – تنويع بدائل التعليم العالي:

ففي ضوء المؤشرات السابقة يتضح قصور الجامعة الوحيدة بالدولة (جامعة الكويت) وباقي مؤسسات التعليم العالي الكويتي (الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب) عن تلبية الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل وخطط التنمية.

ومن هنا تأتي أهمية وجود مؤسسات للتعليم العالي المتوسط توفر الكوادر اللازمة لسوق العمل بالكم والكيف اللازمين لسد احتياجات المجتمع الآنية والمستقبلية وتتميز بمرونة فائقة التعامل مع معطيات المجتمع ومجريات الحياة والتعامل مع واقع المشكلات والمعوقات، والعمل على وضع خطط وبرامج تنموية وبرامج التدخل تضمن مواءمة بين المعارف النظرية والتدريب والتطبيق التنموي. كما أن وجود مثل هذه الكليات يتيح للكلية من ذوي القدرات العقلية المختلفة أن يجدوا لهم صيغاً للتعليم العالي تتلاءم مع قدراتهم ومهاراتهم.

٦ – الحاجة لرفع كفاءة الإنتاجية لدى الفرد الكويتي:

تشير بعض الدراسات الميدانية (اللجنة الاقتصادية ١٩٩٦) إلى عزوف الكويتيين عن العمل في القطاع الخاص، وتبلغ نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الخاص بما لا يزيد عن ٣٪ من إجمال العاملين. وهذا أمر يشكل

خللاً هيكلياً خطيراً في اقتصاد الدولة. ولعل إنشاء كليات المجتمع يسمح بتحويل الاهتمام إلى العمل اليدوي والفني والتركيز عليه، مما يحقق الارتقاء بإنتاجية العامل أو الفرد الكويتي فيسهم في النهوض بالاقتصاد الوطني. كما أن التركيز على التخصصات الفنية اللازمة للقرن القادم ذات التقنية العالية سوف يساهم في رفع كفاءة العمل ومضاعفة إنتاجية الفرد الكويتي.

الدراسة الميدانية

إجراءات الدراسة:

عينة الدراسة:

لقد اختيرت عينة الدراسة بطريقة عشوائية ممثلة للمجتمع الكلي، على النحو التالي:

الطلبة: اشتملت العينة على ١٥١٥ طالب وطالبة. من الصف الثالث والرابع الثانوي من التخصصات العلمية والأدبية ومن نظام المقررات من جميع المناطق التعليمية الخمس.

المواطنون: اشتملت العينة على ١٢٥٠ مواطن بواقع ٢٥٠ مواطن من كل محافظة تم تغطيتها من خلال المدارس وديوانيات المناطق المختلفة.

رؤساء العمل (رجال الأعمال): اشتملت العينة على ٥٧٢ مفردة، منها (٢٨٢) مسئولاً من ٣٩ مؤسسة حكومية وعددهم ١٤٢ وكيل وزارة ووكيل مساعد. و١٤٠ مديراً ومساعد مدير إدارة. بالإضافة إلى القطاع الخاص البالغ عددهم (٢٩٠) مسئولاً ومديراً من ٨٢ مؤسسة مثل البنوك والمصانع والمؤسسات المساهمة والخاصة التجارية.

أعضاء هيئة التدريس: اشتملت العينة على ٣٦١ عضو هيئة تدريس من حملة الدكتوراة والماجستير من العاملين في الجامعة والهيئة والكليات العسكرية والإطفاء والمعاهد التخصصية مثل معهد الدراسات المصرفية، ومعهد القضاء ومراكز التدريب.

أدوات الدراسة:

قام فريق البحث ببناء ثلاث استبانات Form A وهي خاصة بسوق العمل. وForm B وهي خاصة بالأكاديميين والمتخصصين. وForm C وهي خاصة بالطلبة وأولياء الأمور.

وقد عرضت الاستبانة على لجنة للتحكيم بكلية التربية(*) وقد تم تعديل بنود الاستبانة في ضوء ملاحظات اللجنة. وأخذ في عين الاعتبار بعرض الاستبانة مرة أخرى على اللجنة، بعد إعادة صياغة البنود بما تتفق مع أهداف الدراسة والعينة. ومن ثم قد تحققنا من صدق المحتوى (Content reliability). وتم تطبيق الاستبانات الثلاث على عينة من ٢٥ فرداً من أعضاء هيئة التدريس، و٢٥ طالباً في الكليات المختلفة بجامعة الكويت، و٢٥ قيادياً من سوق العمل. وهذه العينات تعتبر عينات استطلاعية Pilot Study للتأكد من صدق الاستبانة (Reliability) وطبقت العمليات الإحصائية باستخدام ألفا كرونباخ وكانت درجات الاتساق الداخلي على الاستبانات الثلاث: بالنسبة للأكاديميين ٠,٨٠ ورجال الأعمال وسوق العمل ٠,٧٥ والطلبة ٠,٧٨ وأولياء الأمور ٠,٧٥ وتنقسم الأداة إلى عدة محاور على النحو التالي:

- **محور الأهداف:** البنود في الاستبانات الثلاث من ١-٧.
- **محور الإدارة والإشراف الأكاديمي:** البنود من ٨-١٢ خاصة بعينة سوق العمل.
  والنبود من ٨-٩ خاصة بعينة الطلبة وأولياء الأمور.
  والبنود من ٨-١٣ خاصة بعينة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس.
- **محور طبيعة البرامج:** البنود من ١٣-١٧ + ٢٦ خاصة بعينة سوق العمل.

(*) أ. د. كمال مرسي، أ. د. ضياء الدين زاهر، د. قاسم الصراف، د. هانئ فرج، د. جاسم الكندري، د. بسامة مسلم، د. فوزية هادي، د. بدر العمر. (نقدم خالص الشكر للجنة التحكيم).

البنود من ١٠–٢٠ + من ٢٤–٢٦ خاصة بعينة الطلبة وأولياء الأمور.
البنود من ١٤–٢٢ + من ٢٩–٣٤ خاصة بعينة أعضاء هيئة التدريس.

- **محور التوزيع الجغرافي:** البنود من ٢٢–٢٦ خاصة بعينة سوق العمل.
البنود من ٢١–٢٣ خاصة بعينة الطلبة وأولياء الأمور.
النبود من ٢٧–٢٨ خاصة بعينة أعضاء هيئة التدريس.
- **محور التمويل:** البنود من ١٨–٢١ خاصة بعينة سوق العمل.
- **محور هيئة تدريس كليات المجتمع:** البنود من ٢٣–٢٦ خاصة بعينة الأكاديميين.

الأسئلة التي قدمت من خلال الاستبانات الخاصة بكل فئة، شملت اتجاهات متدرجة [أوافق (٣) – لا أدري (٢) – لا أوافق (١)].

توجد في كل فئة متغيرات تحاول الدراسة معرفة أبعادها على النحو التالي:

فئة الطلبة والمواطنين: **المتغيرات** هي: الجنس – الحالة التعليمية – العمر – السكن.

فئة قطاع الأعمال: **المتغيرات** هي: الجنس – العمر – جهة العمل – سنوات الخبرة – الحالة التعليمية.

فئة أعضاء هيئة التدريس: **المتغيرات** هي: الجنس – المؤهل العلمي – العمر – جهة العمل – سنوات الخبرة – الدرجة العلمية.

المعالجة الإحصائية: استخدمت العمليات الإحصائية التالية:

- Reliability Analysis وذلك لمعرفة مستوى ثبات الإجابات بالاستبانات الثلاث.
- T-Test لمعرفة الفروق بين مجموعتين (ذكور وإناث).
- one way ANOVA لمعرفة التباين في أكثر من متغيرين.
- كما استخدمت النسب المئوية، والتكرارات، وغيرها.

مناقشة النتائج:

أولاً: الطلبة:

جدول رقم (٢)

يوضح محاور الاستبانة مع عينة الطلبة وفق الجنس (ذكور وإناث)

م	محاور الدراسة	الجنس						الدلالة	
		ذكور ٦٨٢		إناث ٧٩١		مجموع ١٤٧٣			
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	قيمة F	دلالة
١	الأهداف	١٨,٣٦	٢,١٧	١٨,١٥	١,٩٧	١٨,٢٥	٢,٠٧	٣,٧٠	٠,٠٥٥
٢	الإدارة	٤,٢٨	١,١٢	٤,٢٦	٠,٩٩	٤,٢٧	١,٠٥	٠,٢	٠,٦٤
٣	السياسات	١٨,٥٤	٢,٥١	١٨,٧٠	٢,٣٨	١٨,٦٣	٢,٤٤	١,٥٠	٠,٢٢
٤	البرامج	١٥,٢٢	١,٩٣	١٥,٥٢	١,٦٣	١٥,٣٨	١,٧٨	٩,٩٥	٠,٠٠*أ
٥	توزيع جغرافي	٦,٤٥	١,٥٨	٦,٣٧	١,٥٤	٦,٤١	١,٥٦	٠,٩٤	٠,٣٣

* = دالة إحصائيا ذ = ذكور أ = إناث

يتبين من الجدول السابق (٢) أن هناك فروقاً دالة إحصائياً في صالح الإناث بمحور البرامج. مما يدل على أن الإناث أكثر تأكيداً على أهمية برامج كليات المجتمع وما فيها من جوانب تلبي حاجاتهن.

لا توجد فروق دالة إحصائية بين متغيرات الدراسة والمحاور الأخرى، بما يدل على اتفاق أفراد العينة على كل ما جاء في محاور الدراسة.

جدول رقم (٣)
يوضح محاور الاستبانة مع محافظة السكن للطلبة عينة الدراسة

م	محاور الدراسة	المنطقة السكنية										الدلالة	
		عاصمة ٢٨٣		فروانية ٣٥٥		جهراء ٢٦٩		حولي ٣١٣		أحمدي ٢٥٤		مجموع ١٤٧٤			
		م	انحراف	م	انحراف	م	انحراف	م	انحراف	م	انحراف	م	انحراف	قيمة F	دلالة
١	الأهداف	١٨,٣	١,٩	١٨,٢	٢,٠	١٨,٤	٢,٠	١٨,٣	١,٩	١٧,٨	٢,٣	١٨,٢	٢,٠	٣,٠٨	٠,٠١*ج
٢	الإدارة	٤,٣	١,٠	٤,٢	١,٠	٤,٢	٠,٧٩	٤,٢	١,٠	٤,٢	١,٠	٤,٢	١,٠	٠,٨٢	٠,٥٠
٣	السياسات	١٩,١	٢,٤	١٨,٥	٢,٤	١٨,٢	٢,٤	١٨,٦	٢,٣	١٨,٥	٢,٥	١٨,٦	٢,٤	٤,٩٧	٠,٠٠*ع
٤	البرامج	١٥,٥	١,٧	١٥,٤	١,٧	١٥,٣	١,٨	١٥,٥	١,٦	١٤,٩	١,٩	١٥,٣	١,٧	٥,٠٩	٠,٠٠*ح
٥	توزيع جغرافي	٦,٤	١,٥	٦,٦	١,٤	٦,٢	١,٧	٦,٢	١,٥	٦,٤	١,٦	٦,٤	١,٥	٣,٧٤	٠,٠٠*ف

* = دالة إحصائيا ع = عاصمة ف = فروانية ج = جهراء ح = حولي

يوضح الجدول السابق (٣) على أن هناك فروقاً دالة إحصائياً في كثير من المحاور الخمسة للدراسة، مع متغير السكن، وفق كل محافظة، وما يؤكد عليه الطلاب والطالبات يرجع لظروف محافظته.

- نجد أن طلبة محافظة الجهراء أكدوا محور الأهداف.
- وطلبة محافظة العاصمة أكدوا محور السياسات.
- وطلبة محافظة حولي ركزوا على البرامج الدراسية.
- طلبة محافظة الفروانية ركزوا على التوزيع الجغرافي.

ولا توجد فروق دالة في محور الإدارة.

ثانياً: المواطنون (أولياء الأمور):

الجدول رقم (٤)

يوضح محاور الاستبانة مع عينة المواطنين وفق الجنس (ذكور وإناث)

م	محاور الدراسة	الجنس						الدلالة	
		ذكور ٩٨٧		إناث ٢٤٢		مجموع ١٢٢٩			
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	قيمة F	دلالة
١	الأهداف	١٨,٤٩	٢,٥٤	١٨,١٦	٢,٤٠	١٨,٤٣	٢,٥٢	٣,٣١	٠,٠٦ ذ
٢	الإدارة	٤,٨٦	١,٠٧	٤,٦٠	١,٠٠	٤,٨١	١,٠٦	١١,٧	٠,٠٠ ذ
٣	السياسات	١٩,١٣	٢,٦٨	١٨,٩٩	٢,٥٢	١٩,١٠	٢,٦٥	٠,٥٣	٠,٤٦
٤	البرامج	١٥,٦٤	٢,٠٠	١٥,٨٩	١,٦٩	١٥,٦٩	١,٩٥	٣,٢٨	٠,٠٧
٥	توزيع جغرافي	٦,٨٤	١,٦٩	٦,٦٠	١,٧٤	٦,٨٠	١,٧١	٤,١١	٠,٠٤ ذ

* = دالة إحصائيا ذ = ذكور أ = إناث

يلاحظ من الجدول السابق (٤) أن هناك فروقاً دالة إحصائيا كلها لصالح الذكور من أولياء الأمور، مقارنة بالإناث في درجة الموافقة على محاور الدراسة منها:

- هناك دلالة إحصائية لصالح الذكور بين أولياء الأمور في محور الأهداف.
- كما أن هناك دلالة إحصائية لصالح الذكور في محور الإدارة.
- وأن هناك فروقاً دالة إحصائيا لصالح الذكور في محور التوزيع الجغرافي.

مما يؤكد اهتمام الذكور من أولياء الأمور (الآباء) بمعظم محاور الاستبانة وتأكيدهم البنود التي وردت فيها، فكانت موافقتهم في الإجابة على بنودها أعلى من موافقة الإناث (الأمهات).

الجدول رقم (٥)
يوضح محاور الاستبانة مع عينة المواطنين وفق العمر

م	محاور الدراسة	٢٠-٣٠ سنة		٣١-٤٠ سنة		٤١-٥٠ سنة		أكثر ٥٠ سنة		إجمالي ١٢٣٠	الفروق	
		عدد ٢٢٩		عدد ٤١٧		عدد ٤٦٧		عدد ١١٧				
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	قيمة F	دلالة
١	الأهداف	١٨,٠	٢,٤	١٨,٦	٢,٥	١٨,٤	٢,٤	١٨,٢	٢,٧	٢,٥	٢,٧٩	٠,٠٣*م
٢	الإدارة	٤,٥	١,٠	٤,٩	١,٠	٤,٨	١,٠	٤,٨	٠,٩	١,٠	٦,٣٤	٠,٠٠*م
٣	السياسات	١٨,٨	٢,٥	١٩,٣	٢,٦	١٩,٠	٢,٦	١٩,٠	٢,٥	٢,٦	١,٧٥	١,٥
٤	البرامج	١٥,٥	١,٩	١٥,٦	١,٩	١٥,٨	١,٩	١٥,٥	٢,٠	١,٩	١,٣٧	٠,٢٤
٥	توزيع جغرافي	٦,٧	١,٧	٦,٨	١,٧	٦,٨	١,٦	٦,٦	١,٦	١,٧	١,٠٠	٠,٣٩

* = دالة إحصائيا م = فئة العمر من ٣١-٤٠

ويتبين من الجدول (٥) أن هناك فروقاً دالة إحصائيا لصالح الذكور أعمار من ٣١-٤٠ سنة حيث إن من هم في هذه الفئة من أولياء الأمور، مقارنة بفئات الأعمار الأخرى وجد أنهم كانوا أعلى في درجة الموافقة على محاور الدراسة منها:

- هناك دلالة إحصائية لصالح أعمار ٣١-٤٠ سنة من أولياء الأمور في محور الأهداف.
- كما أن هناك دلالة إحصائية لصالح أعمار ٣١-٤٠ سنة من أولياء الأمور في محور الإدارة.

وقد يؤكد ذلك اهتمام أولياء الأمور في هذا العمر بأهمية أهداف كليات المجتمع، وكذلك النواحي التنظيمية والإدارية فيها، وهم أكثر حرصاً على أبنائهم في أعمار الالتحاق بكليات المجتمع والجامعة.

يدل ذلك على أن أولياء الأمور قد اتفقوا من حيث الدرجة والاتجاه نحو باقي المحاور (السياسات - البرامج - التوزيع الجغرافي).

الجدول رقم (٦)
يوضح محاور الاستبانة مع عينة المواطنين وفق المؤهل

م	محاور الدراسة	ثانوي		دبلوم		جامعي		فوق الجامعي		إجمالي	الفروق	
		عدد ٤٦٦		عدد ٢٦٦		عدد ٣٤٢		عدد ٩٩		١١٧٣		
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	قيمة F	دلالة
١	الأهداف	١٨,٦	٢,١	١٨,٦	٢,٤	١٨,١	٢,٧	١٨,٠	٣,٠	٢,٥	٣,٧٩	٠,٠١ ث
٢	الإدارة	٤,٨	١,٠	٤,٩	١,٠	٤,٨	٠,٩٩	٤,٥	١,١	١,٠	٣,٨٠	٠,٠١ د
٣	السياسات	١٩,٢	٢,٦	١٩,٢	٢,٦	١٨,٨	٢,٥	١٨,٩	٢,٧	٢,٦	٢,١٣	٠,٠٩
٤	البرامج	١٥,٥	١,٨	١٥,٨	١,٨	١٥,٨	٢,٠	١٥,٦	١,٩	١,٩	١,٨٧	١,٣٢
٥	توزيع جغرافي	٦,٧	١,٦	٧,١	١,٦	٦,٦	١,٧	٦,٤	١,٨	١,٧	٥,٧٥	٠,٠٠ د

* = دالة إحصائيا ث = ثانوي د = دبلوم

يتضح من الجدول السابق (٦) أن هناك فروقاً دالة إحصائياً وفقاً لمتغيرات الدراسة وهو المؤهل الدراسي لدى أولياء الأمور، مقارنة بمحاور الدراسة منها:

- هناك دلالة إحصائية لصالح الحاصلين على الثانوية العامة من أولياء الأمور في محور الأهداف.
- كما أن هناك دلالة إحصائية لصالح الحاصلين على شهادة الدبلوم من أولياء الأمور في محور الإدارة.
- كما أن هناك دلالة إحصائية لصالح الحاصلين على شهادة الدكتوراة من أولياء الأمور في محور التوزيع الجغرافي.

وقد يؤكد ذلك اهتمام أولياء الأمور من الحاصلين على مثل هذه المؤهلات في إدراكهم أهمية أهداف كليات المجتمع، وكذلك النواحي التنظيمية والإدارية فيها، وجوانب التوزيع الجغرافي لكليات المجتمع. فهم أكثر حرصاً على أبنائهم.

ولم تكن هناك دلالة إحصائية لمتغير المؤهل الدراسي، في محوري السياسات والبرامج، مما يدل على الاتفاق فيما بينهم على بنود هذين المحورين.

الجدول رقم (٧)

يوضح محاور الاستبانة مع محافظة السكن للمواطنين عينة الدراسة

م	محاور الدراسة	المنطقة السكنية										الدلالة	
		عاصمة ٢٨٣		فروانية ٣٥٥		جهراء ٢٦٩		حولي ٣١٣		أحمدي ٢٥٤		مجموع ١٤٧٤			
		م	انحراف	م	انحراف	م	انحراف	م	انحراف	م	انحراف	م	انحراف	قيمة F	دلالة
١	الأهداف	١٨,٢	٢,٧	١٨,٨	٢,٣	١٨,٨	٢,٤	١٨,٤	٢,٣	١٧,٧	٢,٥	١٨,٤	٢,٥	٧,٧٧	٠,٠٠* ج
٢	الإدارة	٤,٧	١,١	٤,٩	١,٠	٤,٨	١,٠	٤,٧	١,٠	٤,٧	١,٠	٤,٨	١,٠	١,٦٨	٠,١٥
٣	السياسات	١٨,٨	٢,٤	١٩,٥	٢,٦	١٩,٢	٢,٦	١٩,١	٢,٦	١٨,٧	٢,٥	١٩,١	٢,٦	٣,٠٦	٠,٠١* ع
٤	البرامج	١٥,٧	١,٩	١٥,٨	١,٩	١٥,٦	١,٩	١٥,٩	١,٨	١٥,٢	١,٩	١٥,٧	١,٩	٥,٠١	٠,٠١* ح
٥	توزيع جغرافي	١٨,٦	١,٧	٦,٨	١,٦	٧,٢	١,٧	٦,٧	١,٧	٦,٤	١,٦	٦,٨	١,٧	٦,٧٧	٠,٠٠* ع

* = دالة إحصائيا ع = عاصمة ج = جهراء ح = حولي

يتبين من الجدول السابق (٧) أن هناك فروقاً دالة إحصائياً وفقاً لمتغير السكن، على محاور الدارسة منها:

- هناك دلالة إحصائية لصالح سكان محافظة الجهراء من أولياء الأمور في محور الأهداف.
- كما أن هناك دلالة إحصائية لصالح سكان محافظة العاصمة من أولياء الأمور في محوري السياسات، والتوزيع الجغرافي.
- كما أن هناك دلالة إحصائية لصالح سكان محافظ حولي من أولياء الأمور في محور البرامج.

وقد يؤكد ذلك اهتمام أولياء الأمور من سكان هذه المحافظات على كل المحاور المقابلة في إدراكهم بأهميتها أهداف كليات المجتمع، والسياسات التنظيمية، والبرامج، وجوانب التوزيع الجغرافي لكليات المجتمع.

ولا توجد دلالة في محور الإدارة ومن ثم فإن هناك اتفاقاً بين أفراد العينة على بنودها حيث إنها لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية على هذا المحور. ومن ثم فإنه قد تبين أن متغير محافظة السكن كان له أثر في إجابات أفراد العينة.

الجدول رقم (٨)
يوضح محاور الاستبانة مع متغيرات البحث لدى المواطنين

م	محاور الدراسة	متغيرات البحث								الدلالة			
		الجنس		التعليم		العمر		السكن					
		قيمة F	دلالة	قيمة F	دلالة	قيمة F	دلالة	قيمة F	دلالة	جنس	تعليم	العمر	سكن
١	الأهداف	١,٧٩	٠,٠٣٥	٢,٥٩	٠,٠٠١	١,١٨	٠,٢٧	١,٦٨	٠,٥٢	*	**	-	-
٢	الإدارة	٥,٦٢	٠,٠٠٠	٠,٧١	٠,٥٨	١,٥٨	٠,٧١	٠,٥٧	٠,٦٨	**	-	-	-
٣	السياسات	٠,٥٢	٠,٩٣	١,١٩	٠,٢٧	٠,٩٨	٠,٤٥	١,٢٥	٠,٢٢	-	-	-	-
٤	البرامج	١,٦٦	٠,٠٧	١,٢٦	٠,٢٣	٠,٦٩	٠,٧٥	١,١٦	٠,٣٠	-	-	-	-
٥	توزيع جغرافي	٢,٠٩	٠,٥٢	٣,٣٢	٠,٠٠٣	٢,١٠	٠,٠٥	١,٥٢	٠,١٦	-	**	*	-

* = دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ ** = دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠١

يتبين من الجدول السابق (٨) الذي يوضح بشكل إجمالي ويلخص المحاور (الأهداف – الإدارة – السياسات – البرامج – التوزيع الجغرافي) مع كل متغيرات الدراسة دون تفاصيل داخلها (الجنس – التعليم – العمر – السكن) نستنتج من الجدول ما يلي:

- هناك دلالة إحصائية بين متغير الجنس، ومحور الأهداف، والإدارة.
- هناك دلالة إحصائية بين متغير العمر، ومحور التوزيع الجغرافي.
- كما أن هناك دلالة إحصائية بين متغير التعليم وكل من المحورين: الأهداف، والتوزيع الجغرافي.

ولا توجد فروق دالة إحصائيا مع باقي المتغيرات مثل السكن أو في

محاور السياسات أو البرامج. وقد يؤكد ذلك اهتمام أولياء بأهمية كليات المجتمع.

ثالثاً: قطاع مسؤولي العمل:

توضح نتائج تحليل محاور الاستبانة الخاصة بعينة رجال الأعمال أنه لا توجد دلالة إحصائية بين متغير الجنس (ذكور – إناث). ومتغير الوظيفة (مسؤول قطاع العمل في الجهة الحكومية، أو المؤسسات الخاصة) على المحاور الخمسة للدراسة، (الأهداف، الإدارة، السياسات، التمويل، التوزيع الجغرافي). فالجميع يوافقون من حيث الاتجاه والدرجة على كل بنود الاستبانة وجميع محاورها مجتمعة.

جدول رقم (٩)

يوضح محاور الاستبانة مع عينة رجال الأعمال وفق سنوات الخبرة

م	محاور الدراسة	الخبرة								الدلالة	
		أقل من ٥ (٣١)		٥ – ١٠ (٦٨)		أكثر من ١٠ (٤٥٠)		مجموع ٥٤٩		قيمة F	دلالة
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف		
١	الأهداف	١٧,٥٨	٢,٥	١٧,٥٢	٢,٥	١٧,٨٥	٢,٦	١٧,٧٩	٢,٦	٠,٥٥	٠,٥٧
٢	الإدارة	١١,٧٠	١,٥	١١,١٩	١,٥	١١,٦١	١,٧	١١,٥٦	١,٦	١,٩٣	٠,١٤
٣	السياسات	١٥,٤٥	١,٩	١٥,٦٥	١,٩	١٥,٦٦	٢,٢	١٥,٦٥	٢,١	٠,١٣	٠,٨٧
٤	التمويل	٩,٤٤	١,٥	٩,٣٠	١,٥	٩,٨٠	١,٤	٩,٧٢	١,٤	٣,٩٠	٠,٠٢*ك
٥	توزيع جغرافي	٨,٧٨	١,٦	٧,٩٤	٢,٠	٢,٨٩	١,٩	٧,٩٤	١,٩	٢,٧٦	٠,٠٦

* = دالة إحصائيا ك = أكثر من ١٠ سنوات خبرة

يتضح من الجدول السابق (٩) أن هناك فروقاً دالة إحصائيا لصالح متغير سنوات الخبرة الذين لديهم أكثر من ١٠ سنوات، في محور التمويل. حيث إن هناك موافقة بشدة لدى عينة من لديهم خبة أكثر من ١٠ سنوات في الموافقة على أن التمويل يكون مشتركاً بين الحكومة والقطاع الخاص،

وأن يكون التمويل ذاتياً من خلال فرض رسوم، وأن تسهم مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بالتمويل أيضاً، وأن تقبل كليات المجتمع التبرعات غير المشروطة.

ولا توجد فروق دالة بين متغير سنوات الخبرة الأخرى، والمحاور الخمسة للدراسة (الأهداف – الإدارة – السياسات – التوزيع الجغرافي). مما يدل على أن هنا إجماعاً واتفاقاً واضح بين قطاع مسؤولي العمل في كل ما جاء في بنود محاور الاستبانة الخاصة بإنشاء كليات المجتمع في دولة الكويت.

جدول رقم (١٠)
يوضح محاور الاستبانة مع عينة رجال الأعمال وفق العمر

م	محاور الدراسة	العمر								الدلالة	
		٣٠ – ٤٠ (٢٢٢)		٤١ – ٥٠ (٢٤٧)		أكثر من ٥٠ (٧٥)		مجموع ٥٤٤			
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	قيمة F	دلالة
١	الأهداف	١٧,٤٣	٢,٧	١٧,٩٢	٢,٥	١٨,٤١	٢,٢	١٧,٧٩	٢,٦	٤,٤٥	٠,٠١*ك
٢	الإدارة	١١,٦٧	١,٦	١١,٤٣	٠,١٦	١١,٥٤	١,٨	١١,٥٦	١,٦	٠,٧٨	٠,٤٥
٣	السياسات	١٥,٥٦	٢,١	١٥,٧١	٢,٢	١٥,٧٤	٢,٠	١٥,٦٥	٢,١	٠,٣٦	٠,٦٩
٤	التمويل	٩,٥٧	١,٥	٩,٨٢	١,٤	٩,٨٤	١,١	٩,٧٢	١,٤	١,٩٣	٠,١٤
٥	توزيع جغرافي	٨,٠٥	١,٩	٧,٨٠	١,٩	٨,٠١	١,٩	٧,٩٣	١,٩	١,٠٠	٠,٣٦

* = دالة إحصائيا ك = أكبر من ٥٠ سنة

يتضح من الجدول السابق (١٠) أن هناك دلالة إحصائية لصالح متغير العمر، في محور الأهداف، من حيث تأكيدهم الأكثر على أهميتها، وفي باقي المحاور لا توجد فروق دالة إحصائيا في بنود الأسئلة المتضمنة في محاور الدراسة (الإدارة – السياسات – التمويل – التوزيع الجغرافي).

جدول رقم (١١)
يوضح محاور الاستبانة مع المؤهل العلمي لدى عينة مسؤولي العمل

م	محاور الدراسة	المؤهل الدراسي										الدلالة	
		ثانوي ٢٤		دبلوم ٣٨		جامعي ٣٦٦		ماجستير ٨٧		دكتوراة ٣٣		مجموع ٥٤٨			
		م	انحراف	م	انحراف	م	انحراف	م	انحراف	م	انحراف	م	انحراف	قيمة F	دلالة
١	الأهداف	١٧,٠	٢,٠	١٨,٤	٢,٠	١٧,٦	٢,٧	١٨,١	٢,٣	١٨,٥	٢,٥	١٧,٨	٢,٦	٢,٤٦	٠,٠٤*د
٢	الإدارة	١١,٨	١,٥	١٢,١	١,٨	١١,٤	١,٧	١١,٧	١,٦	١١,٠	١,٣	١١,٥	١,٦	٢,٢١	٠,٠٦
٣	السياسات	١٦,٠	٢,٢	١٥,٩	٢,٠	١٥,٥	٢,١	١٥,٦	٢,٢	١٦,٠	١,٩	١٥,٦	٢,١	٠,٩٥	٠,٤٣
٤	التمويل	٩,٤	١,٤	٩,٨	١,٥	٩,٦	١,٥	١٠,٠	١,٢	٩,٧	١,٢	٩,٧	١,٤	١,٨٥	٠,١١
٥	توزيع جغرافي	٨,٣	٢,١	٨,٢	٢,٢	٧,٩	١,٩	٧,٦	١,٨	٧,٧	١,٩	٧,٩	١,٩	١,١٢	٠,٣٤

* = دالة إحصائيا د = دكتوراة

يتبين من الجدول السابق (١١) أن المؤهل الدراسي لقطاع مسؤولي العمل له دلالة إحصائية، فقد كان الحاصلون على درجة الدكتوراة أكثر تأكيداً لأهمية الأهداف، كما جاءت في محور الدراسة.

لم تكن هناك فروق دالة إحصائيا في باقي متغيرات الدراسة مع محاورها الأخرى (الإدارة – السياسات – التمويل – التوزيع الجغرافي). مما يوضح الاتفاق في الاتجاه والدرجة.

ويوضح الجدول (١٢) بصورة كلية شاملة، جميع متغيرات الدراسة (الجنس – العمر – الوظيفة – الخبرة – المستوى التعليمي) لقطاع مسؤولي العمل، حول محاور الدراسة كلها، فقد وجدها الفروق التالية:

- وجدت دلالة إحصائية بين فئات العمر، (انظر جدول رقم ١٢) وبين محور التمويل.
- كذلك وجدت فروق دالة إحصائيا بين متغير الوظيفة، ومحور التمويل.
- ما كانت هناك دلالة إحصائية بين متغير الخبرة، ومحور التوزيع الجغرافي.

- وأيضاً وجدت علاقة دالة إحصائيا بين متغير المستوى التعليمي، ومحور التوزيع الجغرافي.

جدول رقم (١٢)
يوضح الفروق بين إجابات رجال الأعمال
وفق المحاور ومتغيرات الدراسة

المؤهل / المتغيرات	الجنس		العمر		الوظيفة		الخبرة		مستوى التعليم			
	قيمة F	دلالة	قيمة F	دلالة	قيمة F	دلالة	قيمة F	دلالة	قيمة F	دلالة	الدلالة	لصالح
الأهداف		٠,٨٢	٠,٦٣	١,٢	٠,٢٠	١,١٧	٠,٢٩	٠,٧٥	٠,٧١	١,٣	٠,١٥	-
الإدارة		١,١١	٠,٠٣٥	١,٤٢	٠,١٨	١,٨٩	٠,٠٦	٠,٤٩	٠,٨٩	١,٠١	٠,٢٤	-
البرامج		١,٢٨	٠,٢٢	١,٤٧	٠,١٣	٠,٦٧	٠,٧٧	١,٢٣	٠,٢٠	٠,٨٩	٠,٥٥	-
التمويل	٠,٨٢	٠,٥٦	٢,٠٥	٠,٠٤	٠,٧٣	٠,٦٣	٤,٣٧	٠,٠٠	١,١٤	٠,٣٣	دالة	عمر خبرة
التوزيع الجغرافي	١,٠٩	٠,٣٦	١,٩٠	٠,٦٠	١,٣٩	٠,١٩	٢,٦٩	٠,٠٠	٢,٦٢	٠,٠٠	دالة	خبرة تعليم

* الدرجة التي تحتها خط دالة إحصائيا

رابعاً: أعضاء هيئة التدريس:

توضح نتائج تحليل محاور الاستبانة الخاصة بعينة أعضاء هيئة التدريس أنه لا توجد دلالة إحصائية بين متيغر سنوات الخبرة. وجهة العمل (الجامعة، والتعليم التطبيقي). والعمر. على المحاور الخمسة للدراسة، (الأهداف، الإدارة، السياسات، التمويل، التوزيع الجغرافي). فالجميع يوافقون من حيث الاتجاه والدرجة على كل بنود الاستبانة وجميع محاورها مجتمعة.

جدول رقم (١٣)
يوضح محاور الاستبانة مع عينة أعضاء هيئة التدريس وفق المؤهل العلمي

م	محاور الدراسة	المؤهل الوظيفي						الدلالة	
		ماجستير ٥٩		دكتوراه ٢٤١		مجموع ٣٠٠			
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	قيمة F	دلالة
١	الأهداف	١٧,٧	٢,٦	١٧,٩٤	٢,٧	١٧,٩	٢,٧	٠,١٤	٠,٧٠
٢	الإدارة	١٦,٦	٢,٣٠	١٦,٠	٢,٢٠	١٦,١	٢,٢٥	٣,٢٧	٠,٠٧
٣	البرامج	٣٤,٦	٣,٦	٣٤,٤	٣,٩	٣٤,٥	٣,٨	٠,١٥	٠,٦٩
٤	هيئة التدريس	٩,٨٠	١,١	٩,٤١	١,٢	٩,٤٩	١,٢٤	٤,٥٥	٠,٠٣*م
٥	توزيع جغرافي	٤,٥٤	١,٢٧	٤,٤٢	١,٠٩	٤,٤٥	١,١٣	٠,٤٦	٠,٤٩

* = دالة إحصائيا م = ماجستير

يتبين من الجدول (١٣) أن هناك فروقاً لصالح الحاصلين على الماجستير من عينة أعضاء هيئة التدريس في الإجابة على المحور الخاص بالهيئة التدريسية المقترحة لكليات المجتمع، فقد أظهرت الدراسة أن هؤلاء أكثر تأييداً لفكرة أن يقوم بالتدريس من حملة الماجستير، والبنود التي تنص على أن «أياً كانت الدرجة الجامعية لعضو هيئة التدريس لكليات المجتمع فيجب أن يكون ذا خبرة». و«أن تكون الهيئة التدريسية لكليات المجتمع مزيجاً من حملة الماجستير والدكتوراة» كل ذلك جعل الدلالة الإحصائية تأتي في صالح الفئة المقصودة وهي الحاصلة على الماجستير.

ولا دلالة إحصائية على باقي محاور الاستبانة حيث إن جميع فئات العينة من الحاصلين على الماجستير والدكتوراة يتفقون على كل ما جاء في بنود كل محور، دون وجود اختلاف فيما بينهم.

جدول رقم (١٤)
يوضح محاور الاستبانة مع عينة أعضاء هيئة التدريس وفق الجنس (ذكور وإناث)

م	محاور الدراسة	الجنس						الدلالة	
		ذكور ٢٧٣		إناث ٨٢		مجموع ٣٥٥			
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	قيمة F	دلالة
١	الأهداف	١٧,٦٦	٢,٧٤	١٨,٣٩	٢,٦٩	١٧,٨٣	٢,٧	٤,٤	٠,٠٣* أ
٢	الإدارة	١٦,٢١	٢,٢٤	١٦,٣٢	٢,٣٩	١٦,٢٤	٢,٢٧	٠,١٣	٠,٧١
٣	البرامج	٣٤,٣٣	٣,٩٥	٣٤,٨٩	٤,٠٩	٣٤,٤٦	٣,٩٩	١,١	٠,٢٨
٤	هيئة التدريس	٩,٤٦	١,٢٤	٩,٤٢	١,٢٦	٩,٤٥	١,٢٥	٠,٠٦	٠,٨٠
٥	توزيع جغرافي	٤,٣٨	١,١٣	٤,٦٨	١,١٧	٤,٤٥	١,١٤	٤,٣	٠,٠٣* ذ

* = دالة إحصائيا ذ = ذكور أ = إناث

يتضح من الجدول (١٤) أن هناك فروقاً لصالح الإناث في الأهداف التي ننشدها لقيام كليات المجتمع من حيث إن الإناث أكدن أكثر من الذكور على أهمية أهداف كليات المجتمع وضرورتها حيال التنمية وتلبية حاجات المجتمع، وأن كليات المجتمع ستكون أكثر مرونة من المعاهد المتخصصة الأخرى، وسوف تعمل على توفير العمالة الوطنية المدربة. كما ستسهم في نشر الثقافة بين أفراد المجتمع.

كما أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية لصالح الذكور بالنسبة لمحور التوزيع الجغرافي، حيث كانوا أكثر تأييداً بأن يتم التوزيع الجغرافي حسب كثافة المحافظات. وأن يكون التوزيع وفق المناطق الصناعية والتجارية. وأن يكون قائماً على التوزيع الجغرافي للمؤسسات الخاصة والحكومية.

ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين باقي المتغيرات والمحاور الأخرى فقد كان هناك تطابق من حيث الاتجاه، ودرجة الموافقة عليه.

جدول رقم (١٥)
يوضح محاور الاستبانة مع عينة أعضاء هيئة التدريس وفق الدرجة العلمية

م	محاور الدراسة	الدرجة العلمية								الدلالة	
		مدرس (٢١٩)		أستاذ مساعد (١٢٠)		أستاذ (٥٤)		مجموع ٣٤٣			
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	قيمة F	دلالة
١	الأهداف	١٧,٧٦	٢,٨	١٧,٧٥	٢,٦	١٨,٣١	٢,٤	١٧,٨٣	٢,٧	٠,٨٣	٠,٤٣
٢	الإدارة	١٦,٤٢	٢,٢	١٥,٦٥	٢,٤	١٦,٠٤	٢,١	١٦,٢٠	٢,٢	٣,٠٩	٠,٠٤* م
٣	البرامج	٣٤,٥٣	٣,٩	٣٤,٣٦	٤,٢	٣٤,٤٦	٤,٢	٣٤,٤٨	٤,٠	٠,٠٤	٠,٩٥
٤	هيئة التدريس	٩,٥٤	١,١	٩,٢٨	١,٢	٩,٢٩	١,٤	٩,٤٥	١,٢	١,٥١	٠,٢٢
٤	توزيع جغرافي	٤,٤٦	١,١	٤,٣٩	١,٢	٤,٤٨	١,١	٤,٤٥	١,١	٠,١٣	٠,٨٧

* = دالة إحصائيا م = مدرس

نتبين من الجدول (١٥) أن هناك فروقاً دالة إحصائيا ترجع إلى الوظيفة العلمية، لصالح المدرسين الجامعيين، في محور الإدارة فقط، وذلك بموافقتهم بشدة وعلى (نسبيا) بأن «تخضع كليات المجتمع للإشراف الإداري لوزارة التعليم العالي، وتكون هيئة مستقلة، ويكون الإشراف عليها مشتركا بين الحكومة والقطاع الخاص، وأن تكون صلتها أكاديمية مع جامعة الكويت.

ولا توجد فروق دالة إحصائيا على باقي المحاور، قد ترجع إلى الوظيفة الجامعية من حيث درجة مدرس، وأستاذ مساعد، وأستاذ، فالجميع يوافقون من حيث الدرجة والنوع للاتجاه على محاور الدراسة الخاصة بكليات المجتمع، فهناك شبة إجماع على ذلك.

جدول رقم (١٦)
يوضح الفروق بين إجابات أعضاء هيئة التدريس وفق المحاور ومتغيرات الدراسة

المتغيرات / المؤهل	الجنس		المؤهل		العمر		الوظيفة		الخبرة		الدرجة العلمية	
	قيمة F	دلالة	قيمة F	دلالة	قيمة F	دلالة	قيمة F	دلالة	قيمة F	دلالة	قيمة F	دلالة
الأهداف	١,٢٨	٠,٢٢	٠,٩٨	٠,٤٦	١,١١	٠,٣٤	٠,٧٠	٠,٧٥	١,٢١	٠,٢٦	٠,٥٠	٠,٩١
الإدارة	٠,٩٦	٠,٤٨	١,١٩	٠,٢٨	١,١٩	٠,٠٣	١,١٣	٠,٣٢	٠,٧٨	٠,٦٦	٠,٨١	٠,٦٣
البرامج	٠,٨٤	٠,٦٥	٠,٥٣	٠,٩٤	١,٢٩	٠,١٨	١,٠٥	٠,٣٩	٠,٩٥	٠,٥١	١,٥٢	٠,٠٧
الهيئة التدريسية	٠,٤٥	٠,٨٨	١,٩٦	٠,٠٥	٠,٨٣	٠,٥٧	٠,٥٠	٠,٨٥	٠,٣٤	٠,٩٤	٠,٦٢	٠,٧٥
التوزيع الجغرافي	١,٣٨	٠,٢٣	١,٤٥	٠,٢١	٠,٥٩	٠,٦٦	٠,٤٨	٠,٧٤	٠,٩٨	٠,٤١	٠,١٠	٠,٩٧

الدرجة التي تحتها خط دالة إحصائيا.

يوضح لنا الجدول السابق (١٦) المجمل الشامل للعلاقات التبادلية والصلة Corrlation بين كل محور من المحاور الخمسة للدراسة، مع متغيرات الدراسة: (الجنس، المؤهل، العمر، الوظيفة، الخبرة، الدرجة العلمية).

وقد اتضح أن هناك دلالة إحصائية لمتغير العمر، مع محور الإدارة والإشراف في كليات المجتمع، كما وجد دلالة إحصائية أيضاً بين متغير المؤهل الجامعي، والهيئة التدريسية، وقد شرحنا هذا في جدول رقم (١٤).

وباقي متغيرات الدراسة لم يكن لها دلالة إحصائية مع باقي المحاور، مما يجعلنا نقول «جميع المتغيرات لم يكن لها أثر كبير يذكر في اختلاف الاتجاهات نحو كليات المجتمع من حيث بنودها أو محاورها، وإن كان هناك اختلاف فهو من حيث الدرجة وشدتها بالموافقة الأكثر دون الآخرين، مما

يؤيد فكرة إجماع أفراد العينة من الهيئة التدريسية على كل ما تم عرضه من تصوات بشأن إنشاء كليات المجتمع.

بناء على نتائج الدراسة الميدانية، ووفق إجابات أفراد العينة على الاستبانة، والتي تمت الموافقة على بنودها حسب أولوياتها فكانت على النحو التالي:

١ – الأهداف:

- تساهم كليات المجتمع في التنمية الشاملة.
- تهدف كليات المجتمع إلى نشر الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع.
- تلبي كليات المجتمع حاجات المجتمع العصري.
- تخدم كليات المجتمع قطاعات حيوية من الاقتصاد الوطني.
- تساهم كليات المجتمع في توفير العمالة المدربة.

٢ – الإدارة:

- يكون الإشراف الإداري على كليات المجتمع مشتركاً بين وزارة التعليم العالي والقطاع الخاص.
- الإشراف العلمي على برامج كليات المجتمع من الكلية المعنية بجامعة الكويت.
- أن يدير شؤون كلية المجتمع مجلس إدارة مكون من أعضاء يمثلون الجامعة والهيئة ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي والجهات الممولة لكل كلية على حدة.

٣ – التمويل:

- أن يكون تمويل كليات المجتمع مشتركاً من الحكومة والقطاع الخاص.
- أن تقبل كليات المجتمع تبرعات غير مشروطة.
- تساهم مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في تمويل كليات المجتمع.

- أن يدير شئون كلية المجتمع مجلس إدارة مكون من أعضاء يمثلون الجامعة والهيئة ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي والجهات الممولة لكل كلية على حدة.

٤ – السياسات:

- تتبع كليات المجتمع نظام المقررات.
- ينال الخريج دبلوماً تخصصياً بعد اجتياز ٩٠ وحدة دراسية.
- يمكن أن يستكمل الخريج دراسته في الهيئة أو الجامعة.
- تقبل كليات المجتمع خريجي الثانوية العامة وكذلك من لم يكمل دراسته الثانوية من خريجي المرحلة المتوسطة.

٥ – أعضاء هيئة التدريس:

- يجب أن يكون عضو هيئة التدريس بكلية المجتمع من أصحاب الخبرة الميدانية.
- يجب أن تكون هيئة التدريس مزيجاً من حملة الماجستير والدكتوراه.

٦ – البرامج:

- برامج كليات المجتمع ليست بديلة عن برامج الهيئة أو الجامعة.
- تسمح برامج كليات المجتمع بالتحويل إليها من كليات الهيئة والجامعة.
- تقدم كليات المجتمع برامج تعادل السنة الأولى والثانية بالتعليم الجامعي.
- برامج كليات المجتمع مزيج من الدورات التدريبية والبرامج الأكاديمية.
- تقدم كليات المجتمع برامج حرفية ومهنية وتثقيفية.
- تؤدي برامج كليات المجتمع إلى تحريك عجلة الاقتصاد وتطوير الأيدي العاملة الوطنية.
- برامج كليات المجتمع تخدم قطاعات الخدمات والقطاع النفطي.

٧ – التوزيع الجغرافي

يمكن توزيع كليات المجتمع بحسب الكثافة السكانية أو المحافظات الخمس. وحيث إنه لا يوجد توجه واضح نحو هذا البند فنرى أن يترك تخصيص المواقع للعوامل المساحية والمرورية، مع الأخذ بالاعتبار سوق العمل وإعطاء المحافظات الخمسة حصة مناسبة من هذه الكليات، وخاصة المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية.

النتائج

١ – جميع أفراد العينة من الطلاب والمواطنين، وقطاع الأعمال، وأعضاء هيئة التدريس، قد أجمعوا على موافقتهم على غالبية بنود الاستبانة، وبذلك يكونون موافقين على إنشاء كليات المجتمع.

٢ – وُجدت فروق لها دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة، ولكنها فروق في الدرجة وليست في النوع، حيث إن كل الاتجاهات متوافقة، ولكنها قد تكون أكثر موافقة في بعض البنود.

٣ – هناك بند واحد لم يوافق عليه أعضاء هيئة التدريس وخاصة الأساتذة وهو البند (٢٣) ونصه «تقتصر الهيئة التدريسية لكليات المجتمع على حملة الماجستير». وعدم الموافقة جاءت في صالح العملية التعليمية، حيث يؤكدون على ضرورة وجود هيئة تدريسية مؤهلة تأهيلاً عالي.

٤ – لم توجد أية فروق دالة بين متغير الدرجة العلمية بين أعضاء هيئة التدريس حيث كان هناك اتفاق في كل الاتجاهات من حيث النوع والدرجة.

٥ – هناك بنود قد جاءت بها الإجابات تحت مستوى (لا أدري) وكثير منها يدور حول التوزيع الجغرافي لكليات المجتمع وفق الكثافة السكانية، أو المناطق الصناعية، وكلها جوانب ليست جوهرية في عملية إنشاء كليات المجتمع.

٦ – اتفق الكثيرون على أن تكون الصلة الأكاديمية بين كليات المجتمع وجامعة الكويت والهيئة صلة أكاديمية فقط.

٧ – اتفقت الآراء على أن لا تكون كليات المجتمع بديلة للتعليم التطبيقي، فهي نمط من الدراسة مختلف، وله فلسفته الخاصة، وهذا يدل على إحساسهم بالحاجة لأهمية كليات المجتمع.

كانت الفروق الدالة لصالح الإناث في كثير من البنود تدل على الظروف الخاصة بحاجات المرأة وطبيعة ظروفها في المجتمع الكويتي، حيث الكثيرات أيدن – أكثر من الذكور – أن تكون هناك مرونة في الانقطاع والعودة للتعليم، وهذا يدل على تأكيدهن على أن تراعي كليات المجتمع هذا الظرف الخاص بهن.

التوصيات
تصور مقترح لكليات المجتمع بدولة الكويت

من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية يمكن تنفيذ التصور المقترح لكليات المجتمع على النحو التالي:

أولاً: المنطلقات:

- ينبغي أن تسهم كليات المجتمع في زيادة مشاركة المواطنين في نشاط القطاع الخاص عن طريق تأهيلهم بمهارات فنية وحرفية توجههم للقيام بنشاطات اقتصادية حرة.
- ينبغي أن تقوم كليات المجتمع بتلبية الحاجات التثقيفية والتنموية لدى خريجي الثانوية العامة وما في مستواها لتسهم في رفع الوعي الاجتماعي والمسئولية الفردية والاجتماعية.
- ينبغي أن تسهم كليات المجتمع في سد الثغرات التربوية ورفع الوعي التربوي لدى الراشدين من أفراد المجتمع حتى يتمكنوا من المهارات اللازمة لإعداد جيل المستقبل.
- ينبغي أن تأخذ كليات المجتمع في زيادة مشاركة المواطنين في نشاط القطاع الخاص عن طريق تأهيلهم بمهارات فنية وحرفية توجههم للقيام بنشاطات اقتصادية حرة.
- ينبغي أن تسهم كليات المجتمع في تحسين نوعية الحياة، مع إعطاء اهتمام خاص ببيئة الأسرة وبيئة العمل، وإثراء العلاقات الاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي.
- ينبغي أن تتوجه كليات المجتمع إلى إعداد خططها وبرامجها ومقرراتها على أساس توفير تعليم قائم على إتقان المهارات والكفايات اللازمة لسوق العمل ولمتطلبات الحياة الأسرية والاجتماعية والاقتصادية.

- ينبغي أن تلتزم كليات المجتمع بمبادئ المرونة والتنوع في إعداد برامجها على أساس من الحساسية لاحتياجات المجتمع المتطورة والاستجابة بفاعلية لها.
- ينبغي أن تتوجه كليات المجتمع إلى تشجيع مبدأ المشاركة الفعالة من قبل الجهود والمبادرات الأهلية أي غير الحكومية.

ثانياً: أهداف كلية المجتمع:

بناء على ما سبق حددت الأهداف التالية لكليات المجتمع:

- تغطية احتياجات القطاع الخاص والقطاع الحكومي المخصص من الكوادر الكويتية المؤهلة.
- تنمية الوعي الاجتماعي والاقتصادي لدى المواطنين.
- فتح قنوات موازية لخريجي الثانوية العامة لاستكمال الدراسة الوسطى عن طريق استخدام برامج مهنية وأخرى أكاديمية تتوافق مع متطلبات جامعة الكويت وما يعادلها.
- استيعاب واستخدام التقنيات الحديثة في التعليم.
- توجه كليات المجتمع إلى تنمية الإمكانات البشرية للمواطنين الكويتيين في المراحل العمرية المختلفة من الطفولة إلى الشيخوخة، من خلال برامج موجهة إلى التربية المستدامة.
- توجيه كليات المجتمع إلى التنمية البيئية، من خلال برامج للتربية البيئية التي تنشد تكوين الاتجاهات البيئية وتغيرها، وتعديل السلوك البيئي، وإزكاء الضمير البيئي فكراً ووجداناً وسلوكاً.
- تنمية مهارات الحياة اللازمة لفاعلية الأسرة والتوافق الزواجي والكفاءة الوالدية.
- تنمية الوعي الاجتماعي بدور الأمومة كوظيفة فاعلة من وظائف المرأة، واعتبارها من أشرف وظائف المرأة العاملة.

- تنمية الكفايات المهنية التي تتطلبها احتياجات سوق العمل وتنوعها، مع مراعاة معايير الجودة في الأداء والإنتاجية.

ثالثاً: المرتكزات الرئيسية لكليات المجتمع:

- الجانب الاجتماعي ← المبادرة الفعالة.
- الجانب الاقتصادي ← إعادة الهيكلة الاقتصادية.
- الجانب التعليمي ← توفير البدائل والفرص لتحقيق ديمقراطية التعليم.

رابعاً: الكليات المقترحة:

أولاً: كلية الأعمال الخاصة والريادة (الهدف منها):

- المساهمة في معالجة نقص التوازن الديموجرافي في الدولة عن طريق تأهيل المواطنين للقيام بأعمال خاصة وإكسابهم مهارات فنية متميزة تمكنهم من الإسهام في النشاط الاقتصادي للبلد في ضوء التحديات الاقتصادية العالمية.
- ويمكن على سبيل المثال ذكر بعض التخصصات التي سوف تتدرج في نسق هذه الكلية، قد تشمل التخصصات التالية: فنون البيع، مهارات الاستثمار، معالجة المعلومات، معالجة المعادن، فحص وصيانة الأجهزة، إدارة المطاعم والخدمات الغذائية، إدارة أعمال المقاولات، الفندقة، السياحة، الخدمات المنزلية والشخصية، صيانة المركبات والمكائن، الزراعة والمحاصيل، تصميم الأزياء، التصميم الداخلي.

وينبغي أن تصمم برامج هذه الكلية لتوجيه الخريجين إلى العمل بالقطاع الخاص بالدرجة الأولى، حيث يغلب على هذا النوع من التخصصات كثرة الأيدي العاملة من الوافدين في الوقت الحالي.

ثانياً: كلية الأسرة والأمومة (الهدف منها):

- تفعيل دور الأسرة مؤسسة اجتماعية كونها ركيزة المجتمع ومنبع القيم والسلوك لدى أفراد الأسرة. وعلى الأخص تزويد الناشئة بعناصر

الوقاية النفسية والاجتماعية التي يمكن أن تحميهم من الانحراف وتوجه مسار حياتهم إلى الإسهام البناء في خدمة المجتمع. وتشمل تخصصات منها:

تنشئة الطفولة، التغذية، التنمية الأسرية، إدارة المنازل واقتصاده، الصحة العامة والإسعاف، التطريز، والخياطة، فنون الطبخ، تنقية المعلومات.

وينبغي أن تصمم برامج هذه الكلية لتزويد البالغين من الإناث والذكور، بالمهارات الأساسية اللازمة لتنشئة الأبناء وإدارة المنزل وتشجيعهم على تقليص دور العمالة المنزلية الوافدة، وخاصة في ضوء الأعباء الاقتصادية المتزايدة التي تلقيها هذه العمالة المنزلية على الأسرة والدولة، ونقترح إنشاء نظام قادر على استيعاب مخرجات هذه الكلية في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، هذا وتعطي بعض الدول المتقدمة مثل الدول الاسكندنافية وإيطاليا، حوافز مالية إيماناً منها بأن التربية الأسرية تعتبر وظيفة أساسية مدفوعة الراتب.

ثالثاً: كلية الدراسات التخصصية (الهدف منها):

- وتهدف هذه الكلية إلى تزويد الطالب بالمقررات الأكاديمية التقليدية التي يمكن من خلالها إكساب الطالب بالمهارات الأساسية للحرف المهنية. وتهدف أيضاً إلى فتح قناة موازية لبعض خريجي الثانوية العامة وما في مستواها لاستكمال الدراسة الجامعية لمرحلة البكالوريوس. تشمل التخصصات التالية:

قسم العلوم الأساسية، الحاسوب، الهندسة المدنية، الهندسة الميكانيكية، الهندسة الكهربائية، الهندسة الكيميائية، البنوك والتمويل، الإحصاء والتأمين، إدارة الأعمال، المحاسبة، الاقتصاد.

وينبغي أن تصمم برامج هذه الكلية لتوجيه الخريجين إلى العمل بالقطاع الخاص بالدرجة الأولى، حتى نضمن أن عملية الإحلال للعمالة الوافدة مبنية على أسس مهارية للحرف المهنية.

الهوامش

١ – أبو الرب، أحمد (١٩٩٥) كليات المجتمع الأردنية؛ النشأة والتطور. المجلة العربية للتعليم التقني، م١٢، ع١.

٢ – البدر، حمود، سيف، خالد: (١٩٨٧) ترشيد سياسات القبول في التعليم الجامعي لدول الخليج واقتراح برامج إعلامية لإقناع الجمهور بذلك. المجلة العربية لبحوث التعليم العالي. العدد السادس، ص ١٩–٢٠.

٣ – البلوشي، سميرة (١٩٩٣) دراسة حول عملية التسرب من كلية الهندسة والبترول. كلية الهندسة والبترول. جامعة الكويت.

٤ – الحربي، لافي: (١٩٩٨) تقرير زيارة دولة الإمارات العربية المتحدة للتعرف على تجربتهم فيما يتعلق بكليات المجتمع (من أكتوبر/٢٦ – ٢٩).

٥ – اللجنة الاقتصادية (١٩٩٦) دراسة حول البدائل المتاحة لمعالجة السياسة الوظيفية، المجلس الأعلى للتخطيط، الأمانة العامة.

٦ – المجموعة الإحصائية السنوية (١٩٩٧) وزارة التخطيط، العدد ٣٤.

٧ – مكتب نائبة مديرة الجامعة للتخطيط، (١٩٩٥) مخرجات جامعة الكويت وحاجة الدولة من الخريجين في التخصصات المختلفة، جامعة الكويت.

٨ – جامعة الكويت (١٩٩٩) مدخلات مؤسسات التعليم العالي وحاجات سوق العمل. المجلة التربوية، ع٥٠.

٩ – عمادة القبول والتسجيل (١٩٩٦) دراسة عوامل النجاح والتفوق عند طلاب الجامعة، جامعة الكويت.

١٠– كلية العلوم الإدارية والسياسية، (١٩٩٦/١٩٩٧) تقرير مشروع إنشاء كلية المجتمع في الجامعة، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

١١– لجنة الخبراء (١٩٩٧) تقرير ختامي حول دراسة مشروع كليات المجتمع، جامعة الكويت، لجنة مشروع الكلية الجامعية، جامعة الكويت.

١٢– مركز المعلومات (١٩٩٩) نظام المعلومات، جامعة الكويت، أبريل.

١٣- نذر، فاطمة: (١٩٩٨) تقرير زيارة المملكة الأردنية الهاشمية للتعرف على تجربتهم فيما يتعلق بكليات المجتمع (من نوفمبر/ ١٤-١٨).
١٤- وليد الوهيب (١٩٩٨) تقرير مجلس الخدمة المدنية.
15 - Government report (1996) Statistics and information about community Colleges in the United States. Library of Congress.
16 - Travis, Jon. (1997) The Approaching Metamorphosis of Community Colleges. Planning For Higher Education. V, 25.
17 - Pelton, Joseph. (1996) Cyber-Learning VS. The University. The Futurist, November-December.
18 - Snider, James. (1996) The Battle Over Information age Technology. The futurist.
19 - Schmift, Peter. (1997) "States Press Their colleges to make Transferring Easier." The Chronicle of Higher Education (July 18).
20 - William, E. & others (1997) Emerging Technologies: the futurist, 12.

فاطمة عباس نذر، دكتوراه في فلسفة وأصول التربية قبل المدرسية من جامعة ميامي - فلوريدا - الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٨، وأستاذ مساعد بقسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الكويت، وحاليا الملحق الثقافي لدولة الكويت في واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

عماد محمد العتيقي، دكتوراه في الهندسة الكيميائية، جامعة لاهاي من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٥، أستاذ بقسم الهندسة الكيميائية بكلية الهندسة والبترول - جامعة الكويت.

لافي الحربي، دكتوراه في اللغويات واللسانيات من جامعة هبريوت - وات - بريطانيا ١٩٩١، وأستاذ مساعد بقسم اللغة الإنجليزية، كلية الآداب، جامعة الكويت.

فاضل عبدالسلام أحمد المسلم، دكتوراه في الرياضيات من جامعة أريزونا، الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٩، وأستاذ مساعد بقسك الرياضيات، كلية العلوم، جامعة الكويت.